

النظام العالمي الجديد

بين بريق الوعود وحقائق الاختراق

تأليف

الأستاذ الدكتور إبراهيم أبو محمد

رئيس مجلس إدارة المؤسسة الأسترالية للثقافة الإسلامية

رئيس إذاعة القرآن الكريم بسيدني

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

مكتبة الكيلاني

النظام العالي الجديد

بين طريق الوعود وحقائق الاختراق

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد.

إذا كان من المسلمات أن يكون للمسلم حضوره الفعال في واقع الحياة والمجتمعات والأمم، فليس من المقبول ولا من المعقول أن يجلس المسلم على شاطئ الأحداث متفرجاً، يتلقى ولا يرسل.. وينفعل ولا يفعل.. فتلك كارثة تعطل دوره ورسالته، وتحوله في حلبة الصراع إلى مجرد عينة تُجرى عليها التجارب وتؤخذ منها النتائج دون أن يكون لها في نهاية الأمر مجرد رأي أو إرادة.

وإذا كان المناخ العالمي تشتد حرارته كل يوم، وتصل إلى درجة الالتهاب، وفي بعض الأحيان إلى حريق مدمر؛ فإن المجتمعات الميتة لن تجد بين كثافة الدخان وحرارة اللهب من يبحث عنها لينقذها، وإنما تبحث فرق الإنقاذ عن الأحياء، وتلك سنة الناس ومنطق العقل والمصلحة. وإذا كثأ نريد البقاء لأنفسنا وسط هذا المناخ الذي تحتاحه عواصف التغيير وبسرعة مذهلة فيجب ألا ننتظر فرق الإنقاذ حتى تأتي لإنقاذنا، وإنما علينا أن نتحرك نحن، وأن نعمل نحن على إنقاذ أنفسنا، وأن نرتدي الثوب الواقى وسط هذا اللهب قبل أن نطلب من غيرنا؛ ليهب باحثاً عنّا داخل هذا الحريق، ووسط هذا الركام.

وفي تراثنا الإسلامي العظيم توجيه رائع يحفز إرادة المسلم على ذلك، ففي كتاب الفردوس بمأثور الخطاب للإمام الديلمي (١) يقول (صلى الله عليه وسلم) وهو

١- الفردوس بمأثور الخطاب، تأليف أبي شجاع شيروي بن شهرورار بن شيويه الديلمي الهمداني، تحقيق: السعيد بن بسيون زغلول، ص ٦١١ حديث رقم ٥٩١٠، دار الكتب العلمية - بيروت.

وقد ورد هذا الحديث في كتاب إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين للمرتضى الزبيدي، ص ٧٨ دار الفكر. وورد أيضاً في كتاب: الأسرار المرفوعة، للملا علي القاري. تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، حديث رقم ٤٥٧ ص ٣١٦ المكتب الإسلامي.

يدعو إلى التكامل والارتقاء: (من استوى يومه فهو مغبون، ومن كان غده شرًا من يومه فهو ملعون، ومن لم يتفقد النقصان في عمله كان النقصان في عقله، ومن كان النقصان في عمله وعقله فالموت خير له من حياته)

وقد أردت أن أبدأ بتلك العبارات المحملة بمعان رائعة، ونحن نتحدث عن العولة التي تشكل طوفانا يجرف في طريقه كل شيء. أردت أن أذكر بأن المسلم ينبغي أن يكون عارفًا بزمانه، وقد جاء في الأثر:

(رحم الله امرءًا عرف زمانه واستقامت طريقته).

وموضوع العولة من الموضوعات التي استحوذت في الفترة الأخيرة على عناية الباحثين توصيفًا وتحليلًا. ومن ثم فقد عُقدت مؤتمرات شتى ومتعددة حول موضوع العولة وآثارها وكان منها المؤتمر العام الثامن عشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وكذلك المؤتمر التاسع عشر في محاور متعددة كلها تتناول "مشكلات العالم الإسلامي وعلاجها في ظل العولة" وقد تشرفت بحضور تلك المؤتمرات، وساهمت بجهود بحثي متواضع -أرجو الله أن يكون مقبولاً.

وأرى أن موضوع النظام العالمي الجديد أو العولة على مستوى الطرح الفكري يجب أن يستوفى، بعيدًا عن الرؤية الأحادية المسطحة التي يستهويها بريق المصطلح فتجري خلف سراهبه، ثم تعود في نهاية الأمر خاوية الوفاض، لا تحمل معها تين الشام، ولا عنب اليمين -كما يقولون في المثل.

كما لا يجوز أن يُطرح الموضوع ضمن إشكالية التحيز والحكم المسبق، وإلا نكون قد وقعنا في خطأ نأخذه على الآخرين وندعوهم إلى الخلاص منه، والتحرر من قيوده وأغلاله.

ومن المعروف أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، لذا أستاذ القارئ الكريم -لكي يكون الحكم صواباً- أن نتطوف بصحبته ولو بشكل سريع حول نقاط ثلاث، هي:

* المصطلح بين هوية المتلقي والبيئة التي نشأ فيها.

* السياق الزمني والتاريخي الذي نشأ فيه المصطلح.

* تحديد المعنى المقصود من مصطلح العولة.

وهذه المحاور الثلاثة بجانب كونها مفاتيح تؤدي إلى مداخل رئيسة وضرورية، أرى أيضا أنها تمثل أدوات وآليات فكرية متكامل فيما بينها لتعين الباحث على رسم صورة حقيقية للموضوع، كما تحدد له ملامح الموضوع العامة وقسماته قبل الدخول إليه والبحث في تفاصيله والسير في دروبه ومنحنياته.

وإني على ثقة ويقين أن ذكاء القارئ وأمانته وحرصه على رؤية الحقيقة بغير رتوش ستجعله لا ييخل عليّ بنصح أو توجيه وترشيد، وإني لصبره ولتوجيهاته لمتن وشاكر.. والله الموفق والمستعان.

الباحث

أ. د إبراهيم أبو محمد

سيدني أستراليا في ٢٠٠٧/٢/١٩

* * *

العولمة

المصطلح بين هوية المتلقى والبيئة التي نشأ فيها

العولمة موضوع عميق، وعمقه لا يتأتى من أن المصطلح جديد (العولمة)، وإنما يأتي عمقه من المضامين القيمة التي يحملها هذا المصطلح، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية التي تؤثر بالطبع على الفرد والمجتمع، بل إن هذه الآثار المترتبة على تطبيق تلك المضامين لا تقف عند حدود الفرد والمجتمع؛ بل تطل النظام الأساسي للدولة ذاتها، الأمر الذي يؤكد مقولة: أن المصطلحات ليست دائما بريئة، ولا تنشأ من فراغ، وإنما تحمل الخلفيات الثقافية والمكون المعرفي للبيئة التي نشأت فيها، كما أنها عادة ما تكون محملة بطبيعة الصراعات والمصالح لتلك البيئة بشرا ومكانا، وهذا في الحقيقة يمكن تلاشيه عن طريق الفرز والغريلة في حالة العلاقات المتكافئة بين الدول، أما عندما تكون العلاقة قائمة على أساس طرف قوي يفرض قيمه ونموذجه وليس على الآخرين إلا التلقي والرضوخ، فإن الخطر هنا يزداد ويتضاعف، وبخاصة عندما تكون الحصانة الفكرية والمناعة الثقافية تعاني في مقابل الوافد العائلي ترنحا وإعياء، الأمر الذي ينشأ عنه ويتولد منه غياب المقاومة الذاتية المتمثل في قدرة الفرد على التمييز والفرز، ومعرفة الغث من السمين واختيار الأفضل، ومن ثم تجب عملية الحذر وأخذ الحيطة في انتشار وشيوع تداول تلك المصطلحات؛ لأن الأمر هنا لا يتعلق فقط بمصدر هذا المصطلح بقدر ما يتعلق بالهوية الفكرية للمتلقى المستقبل لهذا المصطلح فردا كان أم مجتمعا وأمة، ولسنا هنا في حاجة إلى التذكير بأن الثقافة الفاسدة تفعل بالعقول والأفكار ما يفعله الطعام المسموم بالجسم، ومن ثم كانت العافية الفكرية والثقافية للأمة لا تقل خطرا وأهمية عن العافية البدنية والجسدية لأبنائها، كما أن التشوش وغياب النموذج خلال فترات الضعف الفكري يعرض الهوية لتداخلات

مضرة تسبب تميماً في التصور وازدواجاً في السلوك للمجتمع الذي يشيع
وينتشر فيه هذا المصطلح (٢).

وهذا في الحقيقة يتنافى مع مطلب إسلامي أصيل، وهو حرص الإسلام
على استقلال الشخصية المسلمة خلال فترة التكوين العقدي والوجداني
حتى يكون الفرد أصيلاً لا تابعاً، واثقاً من نفسه مستقلاً الإرادة مستقلاً
القرار، له موازينه الواضحة التي يزن بها الأمور، فيتحرر بذلك من رق
التبعية والتقاليد والعادات الخاطئة والمحاكاة غير الواعية.

* * *

٢- انظر: كتابنا المكون المعرفي ودوره في توجيه الحضارات، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، المركز
العلمي للطباعة والكمبيوتر، ص ٧.

السياق الزمني والتاريخي الذي نشأ فيه المصطلح

هنالك تساؤل يجب أن يطرح قبل بحث الظاهرة، وهو: هل العولمة قد بدأت بعد حرب الخليج الثانية تحت ما يسمى بالنظام العالمي الجديد كما اقترح جورج بوش الأب؟ أم هي ظاهرة تاريخية لها جذور قديمة؟ يحاول الباحثون الإجابة على هذا التساؤل المهم..

وللإجابة على هذا التساؤل يجب أن نقرأ التاريخ بعيون متحررة من منظور الغرب الذي يُلون الحقائق والأشياء بلون مصالحه هو، ومن ثم فليس من العدل أن نحكم على العولمة بأنها أعلى درجات الحداثة والتكنولوجيا، وأنها علامة اطراد وتقدم دون أن نعرف ما سبقها من المغامرات الأمريكية الشرسة شرقا وغربا في العالم كله، بدءاً بمرحلة الإمبريالية ومرورا بالرأسمالية، وما تطورت إليه، ونُصَحَ منها في اتجاه المصلحة فقط، وليس في اتجاه الأخلاق.

الباحثون يقولون إن الظاهرة ليست جديدة، وإنما الجديد فقط هو الثوب القشيب، والقفازات ذوات الألوان المبهجة التي تخفي تحتها مخالب الافتراس، وأنها مجرد حلقة من حلقات تطور الاستعمار، انتقل فيها من طريقة القتل القديمة التي كانت تُستعمل فيها البوارج والمدافع المدوية بأصوات مزعجة فتثير غضب الآخرين وحنقهم وتستفز إرادتهم للمقاومة والدفاع عن الذات، إلى طريقة حديثة يستعمل خلالها كاتم الصوت، بحيث يتم المطلوب دون ضجيج، وتلك طريقة يستعملها رامبو في أفلام هوليوود.

غير أن تلك الطريقة وإن استعمل فيها كاتم الصوت وتمت الجريمة بغير ضجيج إلا أنها تترك آثار الجريمة ممثلة في جثة الضحية، ومع تقدم وسائل التكنولوجيا في البحث والتقصي الجنائي تقدمت أيضا وسائل الجريمة، وتم تدريب الضحية وترويضها وإقناعها بضرورة تجرع وصفات الحصى، والبنك الدولي، وصندوق النقد؛ ليتم المطلوب أيضا بغير عويل أو نكد...!!

ومن ثم فالطرح الجديد ليس إلا إعادة لطبعة قديمة بدأت منذ "نابليون بونابرت" وربما قبله مع إضافة بعض الألوان البراقة التي تتلهى بها الضحية حتى لا تفكر أو تشعر بسوء الحال أو بسوء المآل.

"وقبل الاستطراد حول تبني نابليون للنسزة الإنسانية لابد من تحديد نستطيع في ضوءه رؤية موقع الحملة الفرنسية من التطور الزمني الذي انتهى بالعمولة في نهاية القرن العشرين، فالآراء تتعدد وتتحدد منذ السنوات التي عرفت ببدء الكشف الجغرافية في الغرب في القرن الخامس عشر، وترى تلك الآراء أن بداية الكشف الجغرافية هي التي مهدت لهذه الظاهرة، وإذا أردنا تاريخاً محدداً يهمننا أكثر لَنَتَوَقَّفْنَا عند القرن الثامن عشر، ففي هذا القرن كانت أوروبا قد عرفت تطورات إنسانية كثيرة، وأن نابليون تبني مقولات وأفكاراً تنتمي في بعضها إلى العمولة كما هي معروفة الآن، وأن ما جاء بها إنما كان مرحلة من مراحل تطور هذا المفهوم، ففي هذه الفترة المبكرة لم يكن من الممكن أن نصف زمن بونابرت بأنه زمن العمولة، وإنما نستطيع أن نطلق على هذه الحقبة بأنها مرحلة من هذه المراحل، ونستطيع بشكل أدق أن نسمي هذه المرحلة، مرحلة العالمية. والعالمية مفهوم يغير تماماً مفهوم العمولة.

ولئن كانت العمولة تهدف إلى استخدام العنف الثقافي في إقصاء الخصم وقمعه والإحلال بدلا منه، فإن العالمية تظل هي طموح الارتفاع إلى كل ما هو إنساني واستخدامه لما هو خاص.

وبينما تطرح العالمية أفكاراً إنسانية قد تقبل بالتبادل بين الثقافات حين يحدث تداخل وامتزاج، فإن العمولة تسعى إلى سلب الخصم لإرادته وهويته، وبالتالي نفيه من العالم، وفي حين سعى نابليون للهيمنة على الخصم لفرض إرادته بالمفهوم الإنساني؛ فإن بوش الأب وخليفته كلينتون ثم بوش الابن سعوا إلى أكثر من ذلك عبر الرأسمالية الوحشية" (٣).

٣ - حقيقة الغرب بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، د. مصطفى عبد الغني ص ٩٤، ٩٥ بتصرف.

وربما كانت شهادة شاهد من أهلها خير برهان على صحة وسلامة هذا الطرح المعمق لتلك الظاهرة القديمة والجديدة في آن واحد، ومن ثم فإنه من المهم أن نقرأ شهادة لرجل هو أستاذ في العلوم السياسية والاستراتيجيات، وكان في موقع القرار فترة زمنية ليست قليلة، كما كان يمسك في يديه كل خيوط اللعبة الدولية، وهو مهندس السياسة الأمريكية، وقد تولى مسؤولية وزارة الخارجية والدفاع والأمن القومي، وكان من أبرز الشخصيات التي ترسم الاستراتيجية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة وما أعقبها من تطورات، يؤكد هنري كيسنجر أن الظاهرة لم تنشأ بعد انتصار أمريكا في حرب الخليج الثانية على لسان جورج بوش الأب، وإنما استعار جورج بوش العبارات المنسوبة إلى ويلسون نفسها حين قال: "تخامرنا رؤية لشراكة جديدة بين الأمم تتسامى فوق إرهابات الحرب الباردة، تقوم على التشاور والتعاون والعمل الجماعي، سيما من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية، يوحدنا المبدأ وحكم القانون" ..

ثم جاء خليفته بيل كلينتون وردد نفس الكلمات تقريبا، وإذا كانت العبارة براءة الرنين توحى زورا بأنها تحمل بشائر أمل بالعدل والمساواة وحكم القانون لكل الأمم، إلا أن هنري كيسنجر نفسه يبدد هذا الأمل حين يقول: "وإذن ها هي الولايات المتحدة تعلن على الملأ للمرة الثالثة بهذا القرن نيتها بناء نظام عالمي جديد بتطبيق قيمها الداخلية على العالم الخارجي، وللمرة الثالثة أيضا يتألق نجم أمريكا في الساحة الدولية. ففي عام ١٩١٨ سيطر ولسون على مؤتمر سلام باريس، الذي اتكأ فيه حلفاء أمريكا عليها كثيرا؛ للإصرار على التعبير عن هواجسهم، وحتى يوم انجلاء غبار الحرب العالمية الثانية، لاح فرانكلين ديالانو روزفلت وترومان في وضع يؤهلهما لإعادة صب العالم بأسره وفق القالب الأمريكي، لقد حفز انتهاء الحرب الباردة أكثر على إعادة تشكيل المحيط الدولي حسب المنظور الأمريكي، إذ كبلت ولسون العزلة في الداخل، فيما تجشم ترومان صعابا في مجابهة التوسع الستاليني، أما وأسدل الستار على فصول الحرب الباردة باتت أمريكا القوة العظمى الوحيدة القادرة على التدخل في أي جزء من المعمورة" (٤).

٤ - الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، د. هنري كيسنجر ترجمة: مالك فاضل البديري ص ٥٢٦، طبع الأهلية للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٥.

فالسباق التاريخي بشهادة من يصنعونه الآن يؤكد أن الظاهرة في ذاتها ليست جديدة، وأن حزمة الوعود التي تسبقها مزيّنة بالأمل الأخضر وما يصحبها من أبقار تثير الأرض وتسقي الحرث وتمد بالحليب والزبد أطفال الفقراء في عالم الجنوب ليست إلا سرابا، وأن هذه الوعود قد قالها الذين من قبلهم ثم أصبحوا بها كافرين..

فالزعم نفسه قديم، سمعناه من قبل ولم يتحقق، لقد قال المستعمرون الأوائل كلامًا مشابها عندما قدموا إلى بلادنا لأول مرة منذ قرنين تحت شعار التمدين ونقل الحضارة، وقال خلفاؤهم في منتصف القرن الحالي تحت شعار التنمية الاقتصادية، ثم قالوه مرة أخرى في الثمانينيات تحت شعار إصلاح ما أفسده الماضي والتصحيح الهيكلي، ويقولونه الآن في العراق تحت دعوى نقل الديمقراطية والتدريب على حماية حقوق الإنسان..!

وإذا كان شعار العولمة جديدا، إلا أن الظاهرة قديمة وهي لم تخل في أي مرحلة من تاريخها من نفع، ولكن النفع يعود أغلبه على مركز بثها وإشعاعها، بينما أغلب أضرارها تعود على الأطراف، ومن بين هذه الأطراف بالطبع بلاد العالم الإسلامي.

فالمعروفة قديمة طرقت آذان الضحايا من قبل، فطربت لها قلوبهم، وهفت إليها أفئدتهم، ونامت عيونهم الجريحة على أحلام وردية توشك أن تتحقق، فإذا بها تصحو فزعة على هدير المدافع وأزيز الطائرات، وهي تقصف كل شيء في المدائن والقرى.. الناس والزرع والحيوان والبنية التحتية، لتفرض نمطها القيمي وتصب كل شيء في قلوبها وتشكل دول المحيط الدولي وفق ما يراه السيد الأوحد...!!

* * *

العولمة.. إشكالية المصطلح

ما العولمة؟ وما أصل هذا المصطلح؟

هل هو نسبة إلى العالم؟ أو هو نسبة إلى العلم؟

لو كان نسبة إلى العالم لكان عالمي، ولو كان المصطلح نسبة إلى العلم لكان علمي، لكن العولمة على وزن فوعلة، ففيها معنى التغير، وثمة فرق بين التغير والتغيير.

التغير تلقائي، كل شيء يتغير، أما التغيير فهو على وزن تفعيل، فليس فيه معنى التلقائية، وإنما فيه نية القصد والإرادة عن عمد، فهناك علاقة وثيقة بين العولمة والتغيير، وهذا المعنى لاحظته مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية وتوصلوا إلى الفرق بين العالمية والعولمة.

غير أن نظرة الإسلام لا تتوقف عند حدود السطح لدلول المصطلح لغوياً، وإنما تتعداه لتدخل إلى جذر الحقيقة في الغايات والمقاصد والوسائل والآليات.

وبالبحث فيما كتب حول الموضوع لم نجد تعريفاً جامعاً مانعاً للمصطلح كما يقول المناطقة؛ إذ الكلمة مترجمة من اللغة الإنجليزية إلى العربية عن كلمة "Globalization" ومن ثم يصعب العثور على جذرها اللغوي، ولذلك تعددت معاني المصطلح بتعدد رؤى الباحثين والعلماء الذين تعرضوا للموضوع كل من خلال وجهة نظره وطرحه والمنحى الذي يريد إبرازه والتركيز عليه، فالفكر الفرنسي جارودي يرى أن العولمة: "نظام يُمكن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات الإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق" (٥).

٥ - العولمة المزعومة: الواقع الجذور البدائل، روجيه جارودي، ص ١٧ تعريب الدكتور محمد السيطلي، دار الشوكاني للنشر والتوزيع، صنعاء ١٩٩٨م.

وتتفق الدكتورة نعيمة شومان في الرؤية والمنظور مع جارودي حيث ترى: أنه في ظل العولمة "تُسَلَّم البلاد الفقيرة لا إلى فقدان الاستقلال السياسي وإنما إلى العبودية، فكأن البلدان مدينة وكافة البلدان متوقفة عن تسديد الديون ولا تملك الخيار أو الرضا للمشاريع المعروضة عليها" (٦).

فجارودي قد نظر إليها من خلال تأثيراتها الإنسانية على المجتمعات الضعيفة من حيث سلب الإرادة وإخضاع الآخر بقوة الاقتصاد وسيطرة الأجنبي على المحلي، والغريب الوافد على المقيم صاحب الدار، وكذلك كانت رؤية الدكتورة شومان.

بينما كانت رؤية مؤلفي كتاب فخ العولمة أهما: "عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد في التغيير والأكل والملبس والعادات والتقاليد" (٧).

غير أن البعض يرى الأمر أكثر من مجرد فرض نمط في العادات والتقاليد أو حتى في التغيير أو التفكير، وإنما يراها طوفانا من الكوارث والنكبات يهدد البشر ويغير الهوية ويثير الكراهية ويعود بالإنسانية إلى عقود مظلمة تجرعت خلالها مرارة العنصرية والعرقية والقبلية الممقوتة، وغلاً الدنيا بحروب المطامع والجشع التي تستنفد خيرات الأرض وتريد من جرائم البربرية وذل العبودية، فكلما ازداد هذا النظام الرأسمالي الجشع إمعاناً وانتشاراً بالعولمة، ازدادت الانتفاضات والحروب العرقية والقبلية والعنصرية والدينية للتفتيش عن الهوية القومية في المستقبل، وكلما تَفَشَّت المعلوماتية والأجهزة التلفزيونية والسلوكية واللاسلكية، تكبلت الأيدي بقيود العبودية، وازدادت مظاهر الوحدة والانعزال والخوف والهلوع من أن يعيش الإنسان دون عائلة ولا قبيلة ولا وطن. وكلما ازداد معدل الحياة سوف تزداد وسائل القتل، وكلما ازدادت وسائل الرفاهية سوف تزداد أكثر فأكثر جرائم البربرية والعبودية" (٨).

٦- العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة، د. نعيمة شومان، ص ٢٠، ط الأولى، مؤسسة الرسالة ١٩٩٨.

٧- فخ العولمة، هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، ص ٢٨، ترجمة عدنان عباس، عالم المعرفة.

٨- يرى بعض الباحثين أن العولمة تمثل في التطور ما بعد الحداثة، بينما يرى آخرون أنها تمثل انتكاسة في الجوانب الإنسانية كلها.

أما أستاذ الفلسفة الدكتور حسن حنفي فيرى أن "العولمة لصالح الآخر على حساب الأنا (أي الذات) وقوة الآخر في مقابل ضعف الأنا، وتوحيد الآخر في مقابل تفتيت الأنا فهي في نظر الدكتور حنفي حضارة المركز (أي حضارة الدول الغربية التي لقوتها تقع في مركز العالم وبقية الدول هوامش تابعة) وتبعية الآخر (أي الدول غير الغربية غير الصناعية التي يصطلح على تسميتها دول الجنوب)، فالعولمة وإن كان المصطلح جديدًا إلا أنها مركزية دفينية في الوعي الأوروبي تقوم وتؤسس على عنصرية عرقية، وعلى الرغبة في الهيمنة والسيطرة" (٩).

فالمصطلح في نظر الدكتور حنفي يحمل تناقضات الواقع من حيث القوة والضعف والتقدم والتخلف، ويزيد عليه في تكريس المظالم وتحويل الذات في مقابل الآخر إلى مجرد طرف بعيد عن التأثير قد يسمح له المركز في بعض الأحوال بالرأي بعد الظما ولكنه غالبا ما يضمن عليه بأسباب البقاء.

بينما يرى الدكتور سيار الجميل: "إنها عملية اختراق كبرى للإنسان وتفكيره، وللذهنيات وتراكيبها، وللمجتمعات وأنساقها، وللدول وكياناتها، وللجغرافيا ومجالاتها، وللإقتصاديات وحركاتها، وللثقافات وهوياتها، وللإعلاميات وتداعياتها" (١٠).

أما الدكتور محمد عابد الجابري فيرى أنها "تستهدف ثلاثة كيانات، الدولة والأمة والوطن، ويسميها أيضًا بثقافة الاختراق، اختراق مقدسات الأمم والشعوب في لغاتها ودولها وأوطانها وأديانها" (١١).

* * *

٩ - ما العولمة؟ د. حسن حنفي بالاشتراك مع صادق جلال العظم، دار الفكر دمشق، ط الثانية ٢٠٠٠، ص ٢٠.
١٠ - العولمة والمستقبل استراتيجية تفكير، د. سيار الجميل، ص ٣٢، الأهلية للنشر والتوزيع الأردن ط الأولى.
١١ - قضايا في الفكر العربي المعاصر، د. محمد عابد الجابري، ص ١٤٧، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٧.

بين العولمة وعالمية الإسلام

ربما كان معنى العولمة يقترب في ظاهره من معنى العالمية ولكن هناك في الواقع فروق كبيرة بين مضمون العالمية الذي جاء به الإسلام ومضمون العولمة الذي يدعو إليه الغرب عامة وأمريكا خاصة، وهذه الفروق تتجاوز مساحة المصالح المادية لتصل إلى مساحات كبيرة في التكوين العقدي والمكون المعرفي والوجداني للإنسان، ثم الآثار والنتائج المترتبة على أرض الواقع وما يتصل بتلك الممارسات السلوكية على الفرد والمجتمع والعلاقات بين الدول والشعوب وكذلك البيئة.

ولئن كان القرآن الكريم عربي اللسان والرسول (صلى الله عليه وسلم) عربي المولد واللغة، والكعبة في بلاد العرب، إلا أن الرسالة منذ لحظاتها الأولى كانت إنسانية الغاية وعالمية النزعة، والدعوة فيها تستهدف تحرير الإنسان من كل ألوان العبودية لغير الله؛ فالشعار والشعيرة والشريعة كلها تصب في خانة تحرير الإنسان من خوف الخلق وهموم الرزق، والإنسان كثيراً ما يستعبد ويسترق لهذين الهمين ولهذا كان التركيز في خطاب الوحي الأول وهو بيني الأسس المعرفية لهذا الدين على أن تكون تلك المعرفة متحررة من كل قيود الأرض بيئة وبشرًا وزمانًا، فمصدر المعرفة الأول في تلك الرسالة كان قراءة باسم الرب الذي خلق الناس جميعاً، ومن ثم تجاوزت حدود العصبية للجنس أو القوم أو الوطن، وطوت في مضمونها حدود الدنيا كلها.. وحتى لا تتحول الثقافة إلى سوق وتاجر وسمسار، بدأ المكون المعرفي الذي ستؤسس عليه حضارة الدعوة والدولة بالإشارة في وصف الرب الذي أمر بالقراءة وتنزلت من لدنه تباشير وبواكير الوحي الأعلى بأنه "الرب الذي خلق الإنسان وعلم الإنسان"، ومع أن العنوان الأكبر والعظيم الذي يحمله هذا الوحي إنما هو الإسلام، ومن ثم كان مقتضى السياق أن تكون الإشارة للمسلم لا للإنسان، إلا أن النظم القرآني كانت إشارته الرائعة تتألق منذ اللحظة الأولى بلامح الإنسان لتعلى من قدره بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الموطن الجغرافي، قال تعالى: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) (العلق: ١-٥).

ولما كانت بعثة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ليست قاصرة على مكان محدد، كما أن الرسالة ليست قاصرة على زمن محدد، فهي بهذا الشمول للزمان والمكان قد تجاوزت بتوجيهاتها عصبية اللون والجنس والأعراق والأرض قال تعالى: (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمَّا أَنْتُمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (الأعراف: ١٥٨).

وقال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ * قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَعَلِمَ أَنْتُمْ مُّسْلِمُونَ) (الأنبياء: ١٠٧ - ١٠٨).

وإذا كان الإسلام قد نظر إلى العرب على أنهم عقل الإسلام ولسانه، إلا أنه قد رفض أن تكون الرسالة قاصرة على الجنس العربي وحده، ومن ثم رفض أيضا أن يكون الذكاء الإنساني قاصرا على جنس مخصوص، ورأى أن هناك عطاء لكل جيل، وأن التراكمات الثقافية والفكرية وحرية العقل لها في التكوين الحضاري إسهام كبير، وتشارك فيها الأجيال والشعوب والأمم.

ومن ثم اعتمد الإسلام التجارب الإنسانية ضمن روافد التكوين الحضاري للأمم والشعوب، ونظر إليها كرصيد ملزم ومؤسس في بناء الحضارات، كما اعتبر الإضافة العلمية حقا لكل جيل، وهي تدخل ضمن الروافد المهمة التي لا يجوز أن يحرم منها المجتمع لأي سبب كان، وعلم أتباعه والمؤمنين به أن يبحثوا عن الحكمة حيثما كانت، وألا ينغلقوا على أنفسهم أو يتمركزوا حول ذواتهم فقط، وقبل ذلك وبعده اعترف برسالات السماء كإطار مرجعي لحماية قيم الحق والرشد في الأمم والشعوب، بالإضافة إلى قبوله لفكرة الإبداع الإنساني في إثراء الحضارات.

وتأسيسا على قاعدة الوعي بالتفاعلات المهمة في كل أقطار الأرض، توجه خطاب الوحي المعصوم ليقم العلاقات بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول على أساس من الكرامة وعزة الإنسان، وهي علاقات تتفاعل مع الآخرين أخذا وعطاء، وتأثيرا وتأثرا، تدعم جوانب الخير وتقيم العدالة، وتنضبط بضوابط الأخلاق لا بضوابط المصلحة المادية، كما تعتمد المساواة بين البشر كأساس جامع لكل الأجناس. بينما تنظر العولمة إلى حصر النبوغ والذكاء في جنس معين

وتعتمد نظرية الجنس السامي، وترى أن أساس الحضارة الحديثة هو العقل الغربي فقط، وترفض وتتنكر لروافد التكوين الحضاري السابقة، بل تحاول أن تلغي حقائق التاريخ في عملية استلاب حضاري تعتمد مسخ الذاكرة الإنسانية بمحو كل تراث يتصل بالحضارات السابقة، وفي مقدمتها بالطبع الحضارة الإسلامية، ولقد نشأ تيار جديد يحاول تجاهل العطاء العقلي والفلسفي والعلمي لابن رشد والغزالي والبيروني والرازي وابن الهيثم وابن مسكويه وابن خلدون وغيرهم ومن ثم فهم يحاولون الآن طمس بل واقتلاع تلك الجذور الحضارية ويتنكرون لها في الوسط العلمي.

ومن المعروف لدى الباحثين أن عالمية الإسلام تسوي بين البشر جميعا في أصل الخلقة والتكوين، فلا ميزة لدم على دم ولا لجنس على جنس ولا لعرق على عرق ولا للون على لون آخر، وإذا حدث واختلفت الشعوب والأجناس، أو اختلفت بينهم المفاهيم والتصورات، أو تضاربت المصالح والغايات - وهذا وارد جدا - إلا أن القرآن كتاب الوجود والخلود يرسم لأتباعه إطارا أخلاقيا يترى عليه المسلم منذ نعومة أظفاره بحيث يشب وقد علم أن المطامع والمطامح لا بد لها - على الأقل - من سقف أخلاقي لا تتعداه ولا تتحده كي يعيش الناس في سلام وانسجام، وإذا بدت بعض التناقضات في المصالح والغايات، وتطورت أحيانا إلى صراع محموم، فعلى كل الأطراف أن يتذكروا دوما أنهم خلقوا ليعمروا لا ليدمروا، وليضيفوا إلى كل جميل جمالا جديدا في هذا الوجود، وأنهم في الوقت نفسه أبناء أب واحد وأم واحدة، فكل الناس لآدم وآدم من تراب، وبالتالي وجب عليهم أن يتعاونوا ويتراحموا ويتواصلوا وإذا لم يفعلوا ذلك دينا، لوجب عليهم أن يتواصلوا ويتراحموا نسبا وصهرا، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء: ١).

وإذا كان المسلم يعتز بدينه ويفخر بانتمائه لأمة الإسلام إلا أن هذا الاعتزاز وهذا التفاخر لا ينطلقان من عصبية عمياء ولكنهما محكومان بضوابط

العدل والإنصاف في التعامل مع الآخرين ولو كانوا مختلفين معنا في العقيدة والدين، فكتاب المنهج كإطار أخلاقي وكمصدر مرجعي لتوجيهات المسلم وتصورات وسلوكياته يرفض الظلم ويأباه في كل صوره، مع الشقيق المسلم أو مع العدو اللدود، كما يرفض الخبايا على حساب الحق لقريب أو صديق، أو حبيب أو نسيب، أو حتى مع الوالدين والأقربين قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلُوتُوا أَوْ نَعِرْتُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) (النساء: ١٣٥).

وهكذا يتحدد في المنهج بحزم وصرامة أن الحق فوق القوة، وأن العدل فوق الخصومة، وأن إنسانية الإنسان فوق كل اعتبار.

بينما تتمحور العولمة حول تحقيق مصالح الأنا في مقابل التجاهل ونسيان الآخر أو اختراق ذاته ومحو خصوصياته وثوابته وتذويه ليتحول مزيجاً في النمط الجديد أو هجيناً لا لون له ولا طعم ولا رائحة، كما تعتمد العولمة قانون الربحية فقط دون النظر لكل الاعتبارات الأخرى إنسانية كانت أم أخلاقية، فالمهم هو زيادة الاستهلاك وفتح أسواق جديدة وتحويل دول الجنوب إلى مجرد أسواق لتصريف المنتجات المعولة، ووضع المستهلك باستمرار تحت ضغط الإغراء وفتح الشهية لتحقيق المزيد من الربح بكل الوسائل الممكنة ولو كانت على حساب القيم الروحية والخلقية.

كما تعتمد العولمة ما يسمى في الإدارة الأمريكية بنظرية الفوضى الخلاقة، وهي نظرية تعتمد وتعتمد إحداث الفوضى والفتن لتغيير مناخ الاستقرار واستبداله لا بمناخ الأزمة، وإنما بمناخ الصدام المباشر بهدف تغيير الطبيعة المتماسكة للشعوب والعمل على تفكيكها وتفتيتها لتتحول من دولة إلى دويلات، ومن دويلة إلى ككتونات وكيانات صغيرة لا تترايط فيما بينها، وتزول وتختفي منها كل عوامل الدين واللغة والوطن الجامع، ومن ثم تختفي كل مظاهر الوحدة والتماسك فلا تتمكن من مجرد البقاء إلا بمعونة الآخر فضلاً عن حق الدفاع عن النفس وهو حق مشروع في كل الدساتير والقوانين. ولعل نموذج العراق الآن شاهد إثبات على إحدى جرائم العصر وبركات العولمة!!

وثمة فرق آخر بين عالمية الإسلام والعولمة، وهو أن حماية البيئة وكل مفردات الطبيعة ومنظومة الكون الكبير، وتأمين مبدأ السلام للجميع هو الأصل الأصيل وأن هذا السلام بموجب هذه القاعدة حق مكفول في منهج الإسلام لا يجوز العدوان عليه أو تجاوزه في أية صورة من الصور ولو بمجرد حبس حيوان أعجم، وقصة المرأة التي دخلت النار في هرة حبستها، قصة معروفة للجميع.

ومن ثم فلم يكتف الإسلام بالحض والتوجيه فقط، بل بلغ من حرصه أن رفع من عملية نظافة الشارع العام أو ما يطلق عليه في الاصطلاح الشرعي "إمطة الأذى عن الطريق" لجعل منها شعبة من شعب الإيمان يترتب على تركها خلل في صور الممارسة الإيمانية، كما يترتب على فعلها ثواب أخروي؛ ليربط في حس المسلم وضميره بين الممارسة للفعل الحضاري وبين العبادة تأكيداً وتطبيقاً للقاعدة القرآنية المعروفة:

(ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ* وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا) (الأعراف: ٥٥ : ٥٦) وهي قاعدة تمثل ركيزة حضارية للمجتمع المتحضر النظيف بشراً ومكاناً.

بينما العولمة لا تمنع في إقامة المصانع القذرة في الدول الفقيرة التي يحظر إقامتها في الدول الغنية أو دول الشمال.

وقد ذكر الدكتور "عبد الله عثمان التوم" في بحث نشرته مجلة Ripooter Irish تحت عنوان: (الاقتصاد الفاحش) قال فيه: البنك الدولي يتمادى في خداعه للعالم الثالث. ومضمون البحث يهدف إلى دحض آراء لورانس سمرس الخبير الاقتصادي بالبنك الدولي التي أفشاها في تقرير سري أثار ضجة كبيرة داخل المؤسسة الدولية: يرى الخبير الاقتصادي أن من المفيد للدول الصناعية تشجيع نقل المصانع القذرة الملوثة للبيئة إلى العالم الثالث لأسباب ثلاثة:

أولاً: أن تقييم تكاليف التلوث الضار بالصحة يعتمد على العائدات المفقودة بسبب نسبة تفشي المرض ونسبة الوفيات. وبناء على هذا المفهوم فإن كمية التلوث الضار بالصحة ينبغي أن تنتج في الدول الأكثر فقراً مما يعني أن

النظرة الاقتصادية الداعية إلى ضرورة إلقاء النفايات السامة في مثل هذه الدول مبرأة من الخطأ. ويترتب على هذا الزعم أن الدول النامية لن تتأثر كثيرا إذا فقدت بعض سكانها نتيجة لتلوث البيئة بسبب الدخل الضئيل لهؤلاء السكان...!!

ثانيا: من المرجح أن تكون تكاليف التلوث غير خطيرة لأن تكاليف إضافات التلوث الأولية صغيرة جدا. هذا مع ملاحظة أن الدول الأفريقية الأقل كثافة سكانية تمتاز بتلوثها الذي يقل عن حد الكفاءة أي ملوثة بأقل مما ينبغي إذا جاز استخدام هذا التعبير المبهم وغير السليم.

أما السبب الثالث الذي ذكره تقرير سمرس فيمنص على أنه من المرجح أن تكون مرونة الدخل للطلب على البيئة النقية لأسباب جمالية مرتفعة وبناء على هذا المنظور، يجادل سمرس بأن دول العالم الثالث تمتاز بنسبة وفيات عالية للفئة التي تقل أعمارها عن الأعوام الخمسة (٢٠٠ لكل ١٠٠٠) مقارنة بنسبة أقل في الدول المتقدمة "لا يعيش سكانها طويلا حتى يصابوا بسرطان البروستاتا" مما يعنى أنه لا يجب ألا نهتم بهم كثيرا لأن الذين يعانون من هذا المرض هم مواطنوا الدول المتقدمة الذين يعيشون طويلا" (١٢).

هذا بالإضافة إلى أن الأدوية التي لم يصرح باستعمالها في أوروبا وأمريكا فإنه يجري تجربتها في دول العالم الثالث، كما أن بعض أنواع التبغ التي تصدر إلى العالم الثالث لا تخضع لنفس شروط الرقابة الصحية التي يخضع لها نفس المنتج الذي يباع محليا، ومن ثم تزيد فيه نسبة السموم "القطران والنيكوتين" التي تسبب مختلف الأمراض ومنها السرطان، والأمر نفسه ينطبق على كثير من المنتجات الغذائية التي تصدر لبلاد العالم الثالث.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من الممارسات المتلبسة بكل ألوان الخداع والتدليس، وإنما مارس دعاة العولمة أكبر عار عرفته الدنيا حين أقدموا على استعمال كل أدوات الفتك والتدمير ومنها القنابل القذرة والفسفور الأبيض وقنابل اليورانيوم وغيرها.

١٢ - العولمة دراسة نقدية تحليلية ص ١٤٠-١٤١.

هكذا تبدو الفوارق كبيرة وشاسعة بين العولمة وعالمية الإسلام، لا على مستويات العائد المادي فقط، وإنما على مستوى التربية والحس والشعور والفكر، والنظر إلى معنى الحياة وهدفها والغاية من الوجود فيها، وكذلك على مستوى العلاقات بالإنسان والبيئة وعناصر الكون ومفردات الوجود أرضاً وسماء. فالمسلم ينطلق في مشاعره مسالماً، يبادر الآخرين بالحب لا بالكره، وبالعدل لا بالظلم، وبالإسلام لا بالصراع؛ لأن الإسلام في عقيدته شعيرة، وفي حسه شعور، وفي حياته شعار، ودينه لا يمنح شرف الانتساب إليه إلا لمن سلم الناس من لسانه ويده، كما أنه يجعل من تحقيق الأمن وإشاعة الطمأنينة غاية من غاياته، يتربى المسلمون عليها، ويتعبدون بهم بها، ويتبادلونها تحية فيما بينهم، ويحيون دعاة لها، وحماة لمبادئها من بطش الآخرين وعدوان الذين يقتاتون دماء الشعوب واستلاب حرياتهم، ويعيشون على القضم والهضم.

هنا نباهي بالإسلام العظيم الذي يرفض النظر السطحي لأنه يقف عند حدود الظاهر ولا يغوص إلى الأعماق في الفكرة أو المبدأ أو المصطلح، وكذلك في الناس والأشياء، أما الإسلام فينفرد ويتميز بأنه يغوص في عمق الإنسان وشعوره ليجلي أجمل ما فيه من الفضائل والقيم.

كما أن تقويم البشر فيه لا يخضع للقيم المادية وحدها، ولم يقف عند حدود المظاهر المرئية أو عند القشور الخارجية وإنما يخضع التقويم هنا - في الإسلام وحده دون سواه من النظم والأيدولوجيات - لمعايير جوهرية تتصل بنظافة الخلق ونظافة القلوب، ورجاحة العقل وطهارة النفس، وشرف الضمائر.. هذا في البشر، كما أنهم تخضع في المبادئ والأفكار لمدى ما يضيفه المبدأ أو الفكرة من خير عام يخدم البشر كل البشر، ويُرقّي الحياة كل الحياة دون فرق بين الجنس واللون والموطن في الشمال أو في الجنوب سيان، هذا هو موقف الإسلام من قضية المساواة، وتلك قفزة نوعية في التقدير والتقويم، تخضع للمعيار الإسلامي وهو ليس معياراً نسبياً يتغير بالمصالح والأهواء، وإنما هو معيار ثابت - بثبات قيمه - في تقدير البشر والمبادئ والأفكار.

بينما تستهدف العولمة تكريس المجتمع الطبقي ومن ثم تكون الكلمة والسيادة والتصدر فيه لمن يملك المال وإن خبثت نفسه ودنست فطرته، والمجتمع الطبقي بطبيعته مجتمع ينقسم الناس فيه إلى سادة يملكون كل شيء ويبيدهم وحدهم مقاليد الأمور، وإلى عبيد لا يملكون من أمر أنفسهم شيئا، ووسائل تكريس هذا المجتمع في ظل العولمة لها آليات تحقق بها الأهداف، وهذه الآليات هي:

المال: يشتركون به الذمم والضمان، وكم من صحف ومجلات وباحثين وصحافيين وإذاعات وقنوات فضائية يستعملونها كأدوات لتحقيق الأهداف السابقة، ذلك فضلا عن استعمال المعونات وسيلة للضغط على الدول للقبول بما لا تحب، بل للقبول بما تكره وما لا تريد مما يدخل تحت ما يعرف بعقود الإذعان. وهي عقود باطلة قانونا وشرعا. ولقد صور بعض المفكرين هذه الحال بأنها عودة لما قبل عصر التاريخ الإنساني لما يحدث فيها من تخريب للذمم والضمان واستغلال حاجة الآخرين لاستخدامهم وسيلة لاختراق الدول ومحو الخصوصيات وتنميط الآخرين في النمط القيمي الجديد الذى يفرضه من يملكون المال ولكنهم لا يملكون معه الضمير والخلق.. ومن ثم تتم عملية الالتحاق والانسحاق في بوتقة العولمة بميلاد جديد قبيح ومشتوم تعاني فيه الشعوب من سوءات وحدانية السوق وأنبياؤها المزيفين.

السلاح: يستبيحون به دماء الآخرين وأوطانهم وأعراضهم، ولا يخفى ما لشركات صناعة السلاح من نفوذ داخل الإدارة الأمريكية وكيف تدفع في كل اتجاه بخلق بؤر للصراع يستعمل فيها السلاح القديم منه والجديد؛ لتبقى مصانع السلاح تعمل دائما، تفتح أسواقا للتجارب تتخلص فيها من الأجيال القديمة، ثم تجري تجاربها على ما أنتجته تكنولوجيا السلاح من الأجيال الجديدة التى يطلق عليها البعض "تكنولوجيا الموت". وتمارس الولايات المتحدة الأمريكية الآن ما كانت تمارسه الإمبراطورية الرومانية قديما كانت تعتمد القوة سبيلا للسيطرة وبسط النفوذ دون أن تحمل مشروعا إنسانيا..

يقول جارودي: "مثلما حدث في زمن انحلال الرومان وألعابهم للسرك، نعيش مرة أخرى من جديد عصر "فساد التاريخ"، المتميز بالسيطرة التقنية والعسكرية الساحقة لإمبراطورية لا تحمل أي مشروع إنساني قادر على إعطاء معنى للحياة والتاريخ. استلزم الأمر حينذاك ثلاثمائة عام لبناء مجتمع إنساني جديد (١٣).

الإعلام: يكرسون به العنصرية، ويسخرون من الآخرين، ويقومون من خلاله بأكبر عمليات التشويه والتدليس وإثارة الكراهية ضد الإسلام وأهله، ويمارسون به وعن طريقه مسخ الفطرة ومسح الذاكرة الإنسانية وصيها وقولبتها في غمط واحد لا تخرج عنه ولا تنفك منه.

يقول جارودي: "لقد أصبحت الحقيقة سلعة تباع وتشتري، ويتم تكييفها طبقاً للهدف المطلوب. ويعتمد الإعلام من الآن فصاعداً على دعم الإعلان، الذي يتحكم في تمويل البرامج واختيار مقدميها..

وهدف السياسة الكبرى هو كيفية إعداد الشعب إعداداً جيداً للعبودية - من اليمين أو من اليسار- عن طريق الشاشة الصغيرة وهو يتسهم في سعادة وغفلة! وإذا كان من السهل حكم الشعب الجاهل، فما أسهل ذلك عن طريق التلفزيون" (١٤).

وسائل الإنتاج: وعن طريق وسائل الإنتاج تحتكر الدول الكبرى أساس الصناعة وتقصرها على دول معينة، بينما تستعمل الدول الأخرى لتكون مجرد أيد عاملة رخيصة ومجرد أسواق لترويج وتصريف المنتج.

أما القرار السياسي فحدث عنه ولا حرج، فهو يعتمد شعارات يروج لها ويتبناها حين تصب في مجرى مصالحه، ويتحدثون عنها بحماسة ويدافعون عنها بكل الوسائل الممكنة ويستعملون كل وسائل الضغط في تطبيقها، بداية بالعزل والمقاطعة واستعمال القوة، أما عندما تجري الرياح بما لا يشتهي أهل السياسة فستذهب كل هذه الشعارات ومنها الديمقراطية والإصلاح وغير ذلك إلى الجحيم.

١٣ - حفارو القبور، ص ٨٥.

١٤ - المرجع السابق، ص ٧٨، ٧٩ بتصرف.

يقول عالم اللغويات والمفكر السياسي الأمريكي نعوم تشوموسكي: "نستطيع بسهولة أن نفهم أن سياسة الولايات المتحدة في العالم تعارض الديمقراطية إذا كانت نتائجها خارج نطاق سيطرتها، والمشكلة مع الديمقراطيات الحقيقية أنها عرضة للوقوع فريسة للهرطقة التي تزعم أن على الحكومات الاستجابة لمصالح شعوبها بدلا من مصالح المستثمرين الأمريكيين".

"نشر المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن دراسة عن نظام العلاقات الأمريكية الدولية، مؤداها أنه بينما تقدم الولايات المتحدة خدمة "لسانية" للديمقراطية فإن التزامها الحقيقي هو (للمشروعات الرأسمالية الخاصة). وعندما تتعرض حقوق المستثمرين الأمريكيين للتهديد، فعلى الديمقراطية أن ترحل، ولا بأس أن يحل محلها حكام التعذيب والقتل" ..

ويدلل الكاتب على ذلك بما فعلته الولايات المتحدة في بعض بلدان العالم من خلال اعتراف كبار المسؤولين فيها فيقول: "دعمت الولايات المتحدة إعاقة الحكومات البرلمانية، بل وأسقطتها عام ١٩٥٣ في إيران، وعام ١٩٥٤ في جواتيمالا، وساند كيندي انقلابا عسكريا لمنع استعادة الديمقراطية في عامي ١٩٦٣ وعام ١٩٦٥ في الدومينيكان، وفي البرازيل عام ١٩٦٤، وشيلي عام ١٩٧٣، وكثير من المناطق الأخرى تطابقت سياستنا في كثير من الدول مع ما فعلناه في السلفادور.. لم تكن الأساليب طيبة جدا. لم يكن عمل القوات التي حركناها في نيكاراغوا، أو عمل وكلائنا الإرهابيين في السلفادور أو جواتيمالا لم يكن عملهم هو القتل العادي، ولكن كان بصفة رئيسية القسوة والتعذيب السادي - تعليق النساء من أقدامهن بعد قطع أثدانهن وتقشير بشرتهن - قطع رؤوس الناس وتعليقها على خوازيق - رطم الأطفال بالحوائط. الفكرة هي سحق الوطنية التي تدعو للاستقلال والتي تجلب الديمقراطية الحقيقية. ليس هناك استثناء من هذه القاعدة، فلا يهم إن كانت الدولة غير مهمة ولا غنية ولا قوية، بل إن الدولة الفقيرة الضعيفة هي الخطر الأعظم".

ومن ثم نفهم لماذا ساندت الولايات المتحدة الرئيس الروسي "يلتسين" ولم تعترض على قصفه البرلمان الروسي بالدبابات وقتله الآلاف وإصابة عشرات الآلاف ثم إلقائه القبض على نواب البرلمان ورؤسائه (١٥).

ويوضح الكاتب تشوموسكي خطة الولايات المتحدة في تبني مبدأ الإرهاب وراعيته وسحق ما يسمى بحقوق الإنسان والديموقراطية ورفع مستوى المعيشة للشعوب بناء على خطة كينان، وهو واحد من كبار واضعي الاستراتيجية الأمريكية طويلة المدى فيقول: بينت دراسة قام بها "لاروس شولتز" الأكاديمي البارز والمتخصص في حقوق الإنسان: "أن المعونات الأمريكية تميل للزيادة مع الحكومات التي تمارس التعذيب مع مواطنيها" ولا علاقة لها مع حاجة البلد ولكن فقط مع إرادة وخدمة المستثمرين.

وكشفت دراسة أوسع للاقتصادي "إدوارد هيرمان" عن تلازم وثيق بين التعذيب والمساعدات الأمريكية في العالم كله، وزودتنا الدراسة بتفسير ذلك: يرتبط الإثنان (التعذيب والمساعدات الأمريكية) بتحسين المناخ للأعمال الخاصة، واتجهت التنمية لتخدم مصالح المستثمرين الأمريكيين. كما وسعت التنمية وأحكمت من النظام الذي يعمل على زيادة إنتاج المحصولات المطلوبة للتصدير مع خفض هائل للمحصولات المطلوبة للاستهلاك المحلي، عادة ما يحقق نموذج "الزراعة للتصدير" معجزة اقتصادية حيث يرتفع الناتج القومي في الوقت الذي يجوع فيه الشعب، وعندما تمر الشعوب بمعجزة النجاح الاقتصادي المهلك، تظهر المعارضة، وما عليك لتحقيق ذلك إلا أن تقمعها بالتعذيب والإرهاب.

والخطوة الأولى هي استخدام الشرطة التي تستطيع الكشف عن التذمر بسرعة وإزالته قبل أن يستفحل الأمر ويستلزم (جراحة كبرى) كما أسمتها مذكرة التخطيط، فإذا اضطررنا للجراحة الكبرى فيمكننا الاعتماد على الجيش، أما إذا لم يمكننا الاعتماد على الجيش فالحل هو التخلص من الحكومة.

١٥ - ماذا يريد العم سام للكاتب الأمريكي نوح تشوموسكي، ص ٢٠-٢١ ترجمة الأستاذ: عادل المعلم، طبعة دار الشروق ط أولى ١٩٨٩

أعتقد من وجهة النظر القانونية أن هناك ما يكفي من الإدانة لاثام كل الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية، بأنهم مجرمو حرب، أو على الأقل متورطون بدرجة خطيرة في جرائم حرب.

وعن دور صندوق النقد والبنك الدولي في صناعة الكوارث والأزمات الاقتصادية يقول الكاتب: بالطبع يبدأ العسكريون مهمة في صنع مأساة اقتصادية -وغالبا ما يكون ذلك باتباع وصفات المستشارين الأمريكيين- وبعد الفراغ من ذلك يسلمون المشكلات للمدنيين، ولم يعد الاحتلال العسكري السافر ضروريا فقد برزت وسائل حديثة مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقرض البنك الدولي مقابل فرض سياسة "تحرير الاقتصاد" أي هينة الاقتصاد الوطني لاخترق رأس المال الأجنبي مع تخفيضات حادة في خدمات المجتمع، ويكرس هذا التقسيم المجتمع إلى أقلية ثرية، وأكثرية تعاني الحرمان والفقر المدقع.

وقمى الديون والفوضى الاقتصادية التي أنجزها العسكريون الساحة أمام شروط وقواعد صندوق النقد الدولي، إلا إذا حاولت قوى سياسية وطنية ذات شعبية التدخل، وفي هذه الحالة يعود العسكريون لاستعادة الاستقرار الذي تتحقق به مصالح الدول الكبرى في السيطرة، وتسليم مقاليد الأمور لمن يوافقون الهوى السياسي، ويقومون على رعاية مصالح السادة الكبار، ومن ثم فكل حديث عن الديمقراطية إنما هو خدمة لسانية فقط.

وإذا جاءت هذه الديمقراطية بمن لا يوافقون الهوى فلتذهب تلك الديمقراطية إلى الجحيم. ولعل الانتخابات الفلسطينية وفوز منظمة حماس واختيار الشعب الفلسطيني قد كشف كل العورات في نظام العولمة التي تتبناه الولايات المتحدة، ولم يبق حتى ورقة التوت، ولعل جولة رائد العولمة وداعيتها الأول ووارثها كابر عن كابر، لعل جولته في منطقة آسيا وزيارته للهند التي بدأت في ٢٠٠٦/٣/٢ واستمرت ثلاثة أيام بينما استغرقت زيارته لباكستان الحليف الأول والنشيط الأول في الحرب على الإرهاب مجرد ثلاث ساعات، في نفس الفترة لعل هذه الجولة قد وضحت الغامض وأزالت اللبس وشرحت المبهم، فالهند تأخذ المعونات وتدخل في اتفاقيات استراتيجية تكنولوجية ويسمح لها بالتعاون

النووي ودخول ناديبهم، بينما زيارته لباكستان لم تستغرق سوى ثلاث ساعات لم تحظ فيها باكستان بأي شيء، فقد طالبهم الرئيس الأمريكي هناك بمزيد من تكثيف الحرب على الإرهاب، دون إعطاء وعود بشيء، مما دفع أحد المحللين إلى القول بأن هذه الزيارة لم تأت بجديد وإنما كانت تكراراً للجولة التي قام بها سابقه من قبل "بيل كلينتون" وأن ما جاء فيها ليس إلا تكراراً لما قاله كلينتون في جولته السابقة، بتاريخ ٢٠-٢٥/٣/٢٠٠٠ وأن كل مواقف باكستان وتحالفها الأكبر مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب وفتح كل قواعدها لضرب أفغانستان كل ذلك لم يرفع من رصيدها لدى رائد العولمة، وأن نتيجة الجولة كانت تعظيماً وإضافة لقدرات الهند النووية بينما كانت مجرد بصقة في وجه النظام الباكستاني.

وهكذا يتحول العالم في ظل العولمة إلى سادة لهم أن يأمرؤا لأنهم يملكون المال والسلاح ووسائل الإنتاج والإعلام، وإلى عبيد عليهم فقط أن يسمعوا وأن يسرعوا في خدمة وتلبية أوامر السادة الكبار لأنهم لا يملكون حتى من أمر أنفسهم شيئاً.

ونعود فنذكر السادة القراء بالفروق الجوهرية بين عالمية الإسلام والعولمة فنلاحظ أن الإسلام وإن كانت دعوته عالمية الهدف والغاية والوسيلة، ويرتكز الخطاب القرآني على توجيه رسالة عالمية للناس جميعاً، ووصف الخالق -عز وجل- نفسه بأنه "رب العالمين"، وذكر الرسول (صلى الله عليه وسلم) مقترباً بالناس والبشر جميعاً، فإن حضارة الإسلام قامت على القاسم المشترك بين حضارات العالم، فقبلت الآخر وتفاعلت معه أخذاً وعطاءً، بل إن حضارة الإسلام تعاملت مع الاختلاف بين البشر باعتباره من حقائق الكون، لذلك دعا الخطاب القرآني إلى اعتبار فوارق الجنس والدين واللغة من عوامل التعارف بين البشر، واتساقاً مع نفس المبادئ يوحد الإسلام بين البشر جميعاً رجالاً ونساءً في جزئيات محددة: أصل الخلق والنشأة، والكرامة الإنسانية والحقوق الإنسانية العامة، ووحدة الألوهية، وحرية الاختيار وعدم الإكراه، ووحدة القيم والمثل الإنسانية العليا. وكلها قيم تصب وتخدم في رد مفهوم العالمية لعالمية الجنس البشري والقيم المطلقة، التي تحترم خصوصية المجتمعات والأمم، وتحترم تفرد الشعوب والثقافات المحلية، وتؤسس في الفكر والوجدان ضرورة التعددية وقبول الآخر وتدعو للتعايش والتعاون المشترك بينما في المقابل يركز النظام العالمي الجديد في آخر طبعة له وهي

العولمة على عملية "نفي" و"استبعاد" لثقافات الأمم والشعوب ومحاولة فرض ثقافة واحدة لدول تمتلك القوة المادية وتهدف عبر العولمة لتحقيق مكاسب السوق لا منافع البشر" (١٦).

وتبدو نزعة استخدام العنف الثقافي في إقصاء الخصم وقمعه والإحلال بدلا منه. جليلة واضحة على مستوى الفكر والممارسة ، فعلى مستوى الفكر تمثل نظرية صموئيل هنتجتون ونظرية فوكوياما نهاية التاريخ قمة الدعوة والتبني لصراع الحضارات، وعلى مستوى الممارسة تكفي نظرة واحدة في جنبات العالم لتدلك على حجم المآسى والكوارث التي ترتكب يوميا تحت دعوى محاربة الإرهاب في العراق وفلسطين وأفغانستان ولا زال تجار الحروب يرشحون مناطق أخرى لمزيد من المغامرات. يقول جارودي: أعطى الغرب الاستعماري، منذ خمس قرون -والعرض مستمر- مثال التطرف الأكثر فتكا، وهو الإدعاء بامتلاك الثقافة الوحيدة الحقيقية، الدين العالمي الوحيد، نموذج التنمية الوحيد، مع نفي أو تدمير الثقافات الأخرى، الديانات الأخرى، النماذج الأخرى للتنمية (١٧).

هكذا تفعل العولمة في إقصاء الآخر.. في حين تظل العالمية هي طموح الارتفاع إلى كل ما هو إنساني واستخدامه لما هو خاص. وبينما تطرح العالمية أفكارا إنسانية قد تقبل بالتبادل بين الثقافات حين يحدث تداخل وامتزاج فإن العولمة تسعى إلى سلب الخصم لإرادته في الاختيار وحرية في الانتماء، وبالتالي نفيه من العالم. وإذا كان نابليون قد سعى للهيمنة على الخصم بالمفهوم الإنساني، فإن بوش الأب وخليفته كلينتون ثم بوش الابن سعوا إلى أكثر من ذلك عبر الرأسمالية الوحشية" (١٨).

* * *

١٦ - عمرو عبد الكريم، باحث في العلوم السياسية، موقع إسلام أون لاين.

١٧ - حفارو القبور، روجيه جارودي ترجمة عزة صبحي، ص ٢٢، مطبعة دار الشروق، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢.

١٨ - حقيقة الغرب بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية د. مصطفى عبد الغني، ص ٩٤، ٩٥.

العولمة بين المؤيدين والمعارضين

يقف المفكرون والباحثون من العولمة مواقف: تدور كلها بين التأييد والمعارضة، وينحصر الحوار في طوائف ثلاثة، لكل فريق منها حججه وأدلته وهوموه وهواجسه حول العولمة التي أضحت حديث الساعة ومثار الحوار والجدل.

١- الرافضون للعولمة بإطلاق

وهذا الفريق رافض للفكرة، محذر منها، متوجس من آثارها، فهي في نظر هؤلاء إثم كبير وشر مستطير، وإن كان فيها بعض جوانب الخير ومنافع للناس، وكل الوعود التي يحملها المصطلح بالرفاهية وإيجاد فرص جديدة للعمل وزيادة الإنتاج وجلب التكنولوجيا زعم قديم، سمعناه من قبل ولم يتحقق.. لقد قال المستعمرون الأوائل كلاما مشابها عندما قدموا إلى بلادنا لأول مرة منذ قرنين تحت شعار التمدين ونقل الحضارة، وتابعهم خلفاؤهم في منتصف القرن العشرين تحت شعار التنمية الاقتصادية، ثم ردد مرة أخرى في الثمانينيات تحت شعار إصلاح ما أفسده الماضي والتصحيح الهيكلي، ويقولونه الآن تحت شعار العولمة، وإذا كان شعار العولمة جديدا، إلا أن الظاهرة قديمة وهي لم تخل في أي مرحلة من تاريخها من نفع ولكن النفع يعود أغلبه على مركز بثها وإشعاعها وأغلب أضرارها تعود على الأطراف، ومن بين هذه الأطراف بالطبع المنطقة العربية وبقية أقطار العالم الإسلامي.

ومن ثم فالعولمة مجرد آلة جديدة تريد صهر العالم كله في منظومة واحدة لا تسمح بالتميز ولا تقبل بوجود الخصوصيات.

ويرى هذا الفريق: أنه في عصر الهيمنة الفكرية وسيطرة وسائل التأثير وصياغة الرأي العام من قبل جهات ومؤسسات وشركات متعددة الجنسيات تحاول عن طريق التخطيط والبرمجة اختراق المجتمع وتغيير بنيته الثقافية والاجتماعية وحتى الأخلاقية والدينية، وتحرص دائما على إبقائنا

داخل دائرة العجز والتخلف والتبعية، ومن الضروري في مثل هذه الظروف حماية الذات؛ لأنها في ظل هذه العوامل والمؤثرات تتعرض لعملية مسح اجتماعي وثقافي ومسح لعقول الأجيال، وتفرغ لاحتواها القيمي والأخلاقي بغسيل أدمغة أبنائها وتعريضهم للدمج والدوبان، ومن ثم تتحلل شخصية الأمة وتفقد عناصر تكوينها العقدي والأخلاقي، وهي بغير شك عناصر الرفض والمقاومة للتبعية الأجنبية، ومن هنا يجب التنبيه والتحذير والتذكير أننا أمة مستهدفة، وأن المسلمين على وجه مخصوص مستهدفون من قبل أمريكا والغرب.

مستهدفون في عقائدنا.

مستهدفون في ثروتنا.

مستهدفون في أخلاقنا.

مستهدفون في تراثنا وتقاليدنا.

وقد أثبتت التجارب وأحداث التاريخ أنه لم يفد إلينا من الغرب إلا كل ما يهدد حياتنا ويفشي فيها أمراض التخلف والتبعية والعجز المذل، ولم نجن من هذه العلاقة إلا كل رخيص مبتذل، ولم يهب علينا من الغرب إلا رياح الخماسين المحملة بجراثيم الوضاعة والمعصية وفقدان المناعة، وهي رياح وفدت علينا لا لتطور أو تساعد على التنمية والتقدم، وإنما هبت لتخرب وتدمر، والتقدم المرجو لا يتم إلا بعيدا عنها.

يقول الأستاذ منير شفيق: "إن التقدم في الوطن العربي لا يتم عن طريق التوفيق والانتقاء أو عقد مصالحة بين الريحين فهذا غير ممكن؛ لأن كلا منهما له منابع انطلاقه وعوامل اندفاعه، ولكل منهما مكوناته الداخلية وإطاره العام ونمطه، ولا مجال لتغيير هذا التضاد. لقد جاءت ريح الغرب إلى بلادنا لتقتلع زرعنا، وتحفف ضرعنا، وتدمر مقومات حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ثم خرجت أصوات تنادي بانتقاء

الصالح من هنا وهناك من أجل إحداث النهضة والتطور، فالحدثة تعني ربح الغرب أي ربح استعباد البلاد ونهبها وتخطيط مكوّناتها الروحية والفكرية والإنسانية، أما حين تعني الهاتف والسيارة والمصنع والعلم والتقنية، فمجال الأخذ هنا قائم بل مجال الأخذ والاستيعاب وارد ولا يجادل في ذلك أحد، فالمواجهة ليست مع هذه وإنما مع رباح الغرب أفكارا وأيدولوجيات وعلاقات اجتماعية واقتصادية وإنسانية وقيم ومعايير وأنماط حياة. أو بكلمة أخرى ليست مواجهة مع العلم والتقنية والقوانين العلمية، لقد أثبتت الوقائع أن الأرضية الغربية التي سادت في بلادنا تحت شعار الحدثة لم تأت لتحقيق تقدما وتطويرا - لا على المستوى المادي ولا على المستوى الثقافي والفكري - بل دمرت عوامل التقدم والتطوير حين حطمت مصادر الاستقلالية وحولت الوطن الواحد إلى أوصال مقطعة وملحقة وتابعة، ومن ثم فلسنا ملزمين بأن ننظر وفق رؤاهم ونطور وفق مسارهم وسياقهم، وهذا بالتحديد ما تصر عليه الحدثة على اختلاف ألوانها وضمن كل تناقضاتها الغربية، ومن هنا ينزف الجرح من التبعية والإلحاق والتمزق والغرب ماديا وفكريا وروحيا، ومن ثم لا يكون الدواء إلا بالاستقلالية والسيادة والوحدة والأصالة ماديا وفكريا وروحيا ولكن هذه كلها لا تكون إلا حين نقف على أرضيتنا تراثا وتاريخا، ومن ثم نسلخ أنفسنا انسلخا كاملا عن عالم أسيادنا كل أسيادنا" (١٩).

إذاً فمن الضروري حماية الذات بإغلاق الأبواب والنوافذ وحراسة الشغور من وسائل التغريب والتغيب والتخريب ورفض النمط الغربي حتى في المأكل والملبس، ولسنا بدعاً في هذا، فالصين قد فعلت ذلك من قبل، وأغلقت أبوابها ونوافذها، وضربت حول نفسها سورا حديديا وتجلدت وصبرت وفجرت طاقات أبنائها وملكاّتهم، ووظفت زيادة السكان توظيفاً علمياً حتى أصبحت القوة الثالثة في العالم، فهل يُستغرب منا أو يُستبعد علينا أن نحمي ذاتنا وأن نفعل مثلما فعل الآخرون؟

١٩ - الإسلام في معركة الحضارة، للأستاذ منير شفيق، ص ٨٤، الطبعة الأولى ١٩٩١، دار البراق للنشر تونس.

فكان العولمة في نظر هؤلاء تمثل دورة جديدة من دورات الاستعمار، أو بتعبير مهذب تمثل آخر طبعة للرأسمالية المتسلطة التي تريد أن تسود وأن تهيمن وأن تسيطر. وأن تحول مصادر الثروة إلى إقطاعيات خاصة بالأغنياء وحدهم، وما على الأرض ومن على الأرض من الحيوانات والبشر إنما هم عبيد للسادة الكبار، وعلينا إذاً والحالة هذه أن نغلق النوافذ والأبواب وأن نترك الخير الذي عليه الشر يربو كما يقولون.

تلك كانت نظرة الخائفين المتوجسين المخذرين.

وهذه النظرة لديها الكثير من الحق في تصورها، ولكنها بالغت في حجم حساسية الاحتكاك بالغرب دون أن تضع اعتباراً في حساباتها لما أحدثته وسائل الإعلام ووسائل الاتصال من اختزال للمسافات المادية والأدبية بين الأمم والشعوب، حيث أضحي التأثير والتأثر سمة العصر الحديث، شاء الناس ذلك أم أبوا هذا من جهة.

ومن جهة ثانية فقد بالغت أيضاً في التقليل من قدرة أبنائنا على الفرز والغريزة والتدقيق وتمييز الغث من السمين واستخلاص ما يفيد مما لا يفيد.

٢- المؤيدون للعولمة بإطلاق

فريق مؤيد للفكرة والظاهرة، محبذ لها، رابط بين عملية التقدم والإقلاع الحضاري وبين الأخذ بها، والاندماج مع أهدافها، وهؤلاء يرون أن العولمة إنما هي خلاصة لتجارب علمية على أعلى مستوى، كما أنها جزء من حركة التاريخ الذي يجري، فما يجوز أن نتخلف عنه أو نمشي في الاتجاه المضاد، كما أن التخلف عن العولمة أو السير في الاتجاه المضاد لا يحرمنا فقط من الانتفاع بثمرات العلم ومنجزات التقدم، وإنما يدفع بنا إلى عزلة تؤدي في نهاية الأمر إلى الموت الأدبي والثقافي، فضلاً عن الحرمان من فرص الرواج الاقتصادي وحرية السوق وتلبية الحاجات وخلق آلاف من فرص العمل للعاطلين.

والخبذون والمتحمسون للسير في هذا الطريق يعدون البلدان العربية بأن هذه السياسات الجديدة سوف تحقق آمالهم في التصنيع والنهوض بأحوال الفقراء، ولن تشكل خطراً على الثقافة الوطنية.

وترى هذه الفئة أنه من الضروري أن ننفتح على العالم بكل تياراته ومذاهبه لأنه في ظل الظروف الحاضرة لم تعد العزلة ممكنة، خصوصاً وأن العالم أصبح قرية صغيرة، ولم يعد من الممكن حصر الأفكار في دائرة محدودة أو عزل التيارات في بيئة دون بيئة، وبصرف النظر عن صحة أو خطأ هذه التيارات، وبصرف النظر أيضاً عن مدى توافقها أو تناقضها مع بيتتنا، المهم أنها إفرازات لحضارة سائدة نحن على الأقل نعيش على وسائلها ونستخدم الكثير من أدواتها، ذلك فضلاً عن وقوعنا تحت دائرة نفوذها وسيطرتها، وبالتالي فلا يمكن الفصل بين الشيء والفكرة، لأن الآلة حين نستوردها تجلب معها بالضرورة أفكار -صانعيها- وتحمل طابعهم، وما الأفكار في نظر هؤلاء إلا إفرازات مادية كيميائية لما يتناوله الإنسان في حياته اليومية من طعام وشراب، كما أننا نقبل أن نتعامل مع الغرب اقتصادياً وسياسياً ونستخدم كل ما أنتجته المصانع هناك. فلماذا إذا نرفض التعامل مع ثقافة ذلك المجتمع؟

ولم يقف الأمر في عرض وجهة النظر هذه عند ذلك الطرح الهادئ، وإنما تخطاه وتعداه إلى درجة من التشنج الحاد دفعهم إلى اتهام الخصوم والمخالفين بأنهم يتوجون من أنفسهم حراساً على الثقافة وأوصياء على العقل، يضعون عليه القيود ويكيلونه بأغلال الماضي البعيد، ويصممونهم بالقوى المضادة والتخلف والرجعية والجمود، ويرون فيهم عقبة في سبيل التقدم والنمو لأنها قوى في نظرهم لا تعمل العقل في الوصول للأسباب الحقيقية لأية ظاهرة، وإنما تسعى بكل ما تملك من خيال واسع لإيجاد تعليل وهمي غير واقعي تعلق عليه الأسباب، بل إنها تخرج عن

عالمها الأساسي وتحاول إعادة الأسباب لقوى خارقة تفوق قدرتها الملموسة، وبذلك فهي بعث جديد للعقلية الخرافية التي تتسم بأحادية النظر إلى الأمور وتريد للدنيا أن تعود إلى عصر الأشباح، وتعيد للأذهان صورة عصر ما قبل النهضة، عصر ما قبل التقدم والتنوير الحضاري، حيث تضع سورا حديديا تمنع به الاتصال بالثقافات الأخرى، وبذلك تقدم خدمة جليلة لكل من يقف دون تحرر العقل العربي من الجدية في الطرح عن طريق التضليل باسم الخوف على مصلحة الأمة وتخدير الشعوب بوعود وهمية في عالم وهمي عبر غيبيات وهمية.

هذا مجمل ما تقول به طائفة التقدميين والعلمانيين الذين يرون ضرورة الالتحاق بركب الحضارة الغربية والأخذ من منابعها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكل وسيلة ممكنة دون أي ضوابط، لأن ذلك هو السبيل الأوحى لتقدم الأمة وتحرر عقول أبنائها، وقد شكل هذا التيار فصيلا كبيرا من المثقفين والكتاب، وشغل بفكره هذا مساحة واسعة من أجهزة الإعلام، وامتألت بكتاباتهم صحف ومجلات متعددة، غير أننا نلاحظ نوعا من التراجع لدى عدد من كتاب هذا التيار، يعلن عن نفسه بشجاعة وجسارة في مواجهة الخطأ السابق باقحام الخصوم بتلك التهم السابقة، بعدما تبين له أن هذا التيار الذي يتهمه لا يقل فهما لحركة التاريخ وفهما لعملياته في المد والجزر والهزائم والانتصارات، ولا يقل ولاءً لأمتة ووطنه، ولا حبا لها ولا دفاعا عنها من هذا التيار الذي ينتمي إليه العلمانيون، فهما تياران داخل خندق واحد ضد هذا الطوفان الجديد الذي يصر على تفكيك البنية الاجتماعية وتغيير الملامح والقسمات العامة، ولا يرضى منا بغير الإذابة فيه والالتحاق به والانسحاق في قيمه وحضارته دون السماح لنا بأية خصوصية أو التميز بأية قيمة تذكر.

٣- المقبلون على حذر

غير أن هناك وجهة نظر ثالثة تُطرح حول العولمة كقضية العصر، وتدعو وجهة النظر هذه إلى التعامل مع المفهوم والمصطلح بشيء من العمق وعدم التسطّيح، وتنبئ في خطابها ترك الدوران في طواحين الهواء، والتخلي عن أسطوانة المؤامرة وإثارة الخوف من كل جديد مبتكر وتعليق أسباب تخلفنا على شماعة الاستعمار والدول الطامعة.

وترى أن كل الدول لها أطماعها، ولا توجد دول طامعة وأخرى زاهدة قانعة، لكن الذي يمتلك القوة هو القادر على تحقيق أطماعه، ولذا يجب أن نكف في خطابنا اليومي عن عزف هذه الاسطوانة - أمريكا قوى طامعة، إسرائيل قوى غاصبة- لأن هذه بدعيات لا تحتاج إلى تكرار، وأمريكا لم تقل عن نفسها يوما أنها مؤسسة للبر والرحمة أو أنها جمعية خيرية إنسانية؟

والعولمة، إنما هي تقدم هائل في التقنيات وعلوم الكمبيوتر ووسائل الاتصال والبحث، وهذا ليس احتكارا أمريكيا أبديا، لكنه ميزة في يد الأمريكان الآن، وهو ميزة في يد الأوروبيين واليابانيين أيضا، وفي طريقه ليكون ميزة في أيدي الصينيين والهند، والجال مفتوح لكل أمة مقتدرة على ذلك.

والعولمة هنا مرحلة متقدمة من تقدم الإنسانية سبقتها قفزات ومراحل أخرى تمهيدية في تاريخ العالم منذ اكتشاف الكهرباء، وبالتالي فهي تمثل أعلى مراحل الحداثة في جانبها العلمي والتكنولوجي والإنساني، وعلى من يريد التقدم أن يستكمل الشروط وأن يلحق بالركب.

وترى وجهة النظر هذه أنه عند احتكاكنا بالغرب لا بد من التفريق بين حقيقة الغرب الحضارية التي يجب الاستفادة منها وبين وجهه الاستعماري الذي يجب مقاومته، كما يجب ألا تكون المقاومة على حساب الاستفادة من حضارته، وإذا كنا نريد أن نحمي أنفسنا من طوفان العولمة كما يدعو البعض فلا يمكن أن نحمي أنفسنا بالعزلة عن عالم يموج كل يوم بمجديد في وسائل الاختراق التكنولوجية لأبعاد الزمان وأبعاد

المكان معا، فذلك غير ممكن حتى لو أردناه، ومن هنا فيجب أن نتصدى للعولة بأسلحة العولة ذاتها، والميدان مفتوح لمن يريد أن يدخل السباق. وهذا الفريق يرى أن قضية حماية الذات لها أولوية مطلقة.

ومن وسائل حماية الذات معرفة ما يدور حولها في أركان العالم وجنبات الدنيا، والنظر فيما يحدث بشيء من التبصر والتأمل والإدراك، والأخذ منه بنوع من الحذر والفرز والتمحيص الدقيق لما يتناسب مع بيئتنا وتقاليدنا حتى لا نسقط في شرك وشياك مخلفات الحضارة أو نتحول إلى أسرى لإفرازها الرديء، ولُسنا بدعا في ذلك، فقد انفتحت اليابان على الدنيا كلها، وأخذت في بداية نهضتها ما يتناسب معها من دول الغرب دون أن تفقد شيئا من مكوناتها كأمة أو تتخلى عن شيء من تراثها وتقاليدها، وبالتالي فلا معنى للخوف من الانفتاح المنضبط بضوابط الحاجة وظروف العصر الذي يخضع لعملية حسابات دقيقة لما يؤخذ وما لا يؤخذ، وما يناسب وما لا يناسب، كما لا معنى للانغلاق التام الذي يبالغ في حجم الخوف من الاتصال بالغرب لأنه يحرم الأمة من الوقوف على حدود النقلة الحضارية في العالم، كما يحرمها ثمرة الانتفاع بمنجزات العلم الحديث، وهي بغير شك إحدى لوازم الحياة اليومية في القرن الواحد والعشرين والقرون التالية. وهذه الطائفة بتفكيرها المتزن وتناولها الواعي لقضية العلاقة الجدلية بين أمتنا وحضارة الغرب قد تجاوزت بوعيتها سلبية العزلة وغيبة الواقع وفقدان الحضور في عالم اليوم ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. ومن ثم فلا معنى للتراشق وجلد الذات والسعي بلا وعي وراء بريق المصطلح حتى وإن حقق في اللحظة الآنية بعض المنافع، كما يرى ذلك الدكتور نجيب غزاوي حيث قال: "إن آراء دعاة العولة فيها الكثير من التقريرية والتعميم والاستعجال والبعد عن الروح العلمية. أما آراء خصوم العولة فيغلب عليها الطابع العلمي الموضوعي، فهي تستقرئ ملامح العولة في مختلف مجالات الحياة وترصدها وتحللها إلى ما فيها من خطر على الهوية والكيان والسلاح والأمن العالميين" (٢٠).

تلك هي المحاور الفكرية الثلاثة للملامح الحوار بين المؤيدين والمعارضين.

وبعد هذا العرض لمعنى المصطلح والسياق التاريخي الذي نشأ فيه، وأثره على المتلقي في البيئة الجديدة، وآراء العلماء والباحثين في التعامل مع هذه الظاهرة، وبعيدا عن تفكيك مصطلح "العولمة" علينا أن نتعرف على تداعيات الظاهرة في شتى الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما آثار هذه التداعيات علينا نحن كمسلمين؟ وكيف نستفيد من تلك الآثار إن كانت خيرا؟ وكيف نتقيها ونحذرنا إن كانت شرا؟

ذلك هو صميم الموضوع الذي نريد أن نقف عنده بالتأمل والتحليل والبحث بعيدا عن صخب الحوار وضجيج الجدل الذي يرتفع أحيانا وترتفع معه حرارة المتجادلين فتحدث غبارا يحجب الرؤية ويزكم الأنوف. وبناء عليه لابد من فهم الأبعاد التي تُكون هذا المفهوم المثير للجدل بين المتحاورين لكي نعرف المقصود به والمقصود منه.

فالعولمة نظرية جديدة على وزن فوعة تريد تغيير العالم وإعادة فكه وتركيبه ورسم ملامحه وقسماته العامة والخاصة، وفق النمط الأمريكي ورؤيته في تشكيل دول المحيط الدولي كما جاء في مذكرات هنري كيسنجر.

هذه النظرية ساعدت على صياغتها تطورات وأحداث ووقائع كان أبرزها وأخطرها سقوط القطب الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة وانفراد قطب واحد بزمام العالم، ولقد نجحت الإدارة الأمريكية في توظيف الأزمات الدولية كعنصر مساعد وهام في تشكيل رؤيتها حين لعبت دور البطولة على المسرح الدولي دون منافس، وأرادت أن تشكل صورة العالم مستخدمة في ذلك كل الآليات المتاحة في الاقتصاد والسياسة والثقافة، وبالتالي فلا يمكن فهم هذه النظرية بمعزل عن فهم الأبعاد المكونة لها والمستخدمة من جانبها في فرض نخطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

على الأمم والشعوب، ولذا كان من الضروري تناول هذه الأبعاد لأنها هي التي ستوضح لنا الصورة وتساعدنا في فهم المقصود بالعمولة والمقصود منها، وأول هذه الأبعاد وأشدها خطورة تراجع مبدأ سيادة الدول، ومن ثم التدخل في الشؤون الداخلية. والوسائل والآليات إلى تحقيق ذلك هي سن قوانين أجنبية لحماية الأقليات الدينية والعرقية، وكذلك سن قوانين أجنبية لمعاقبة الدول المخالفة، وقوانين أخرى تسمى قوانين معاداة السامية.

* * *

تراجع مبدأ سيادة الدول

برغم تعدد التعريفات التي يوردها الباحثون لمفهوم السيادة الوطنية، فإن بينها جميعا قاسما مشتركا يتمثل في النظر إلى السيادة باعتبارها السلطة العليا للدولة في إدارة شئونها، غير أن هذا المفهوم تغير في ظل التحولات الجديدة التي انفرد فيها قطب واحد بزمام الأمور في العالم. وبخاصة تلك الدول التي تعاني من نقص في الموارد ونقص في المهمم والعزائم والإرادات والكرامة، تزامن وجوده ضمن تغييرات اقتصادية فرضتها العولمة عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد واتفاقيات التجارة التي جعلت للشركات المتعددة الجنسيات قوة الدولة، وفتحت الأبواب والنوافذ لقدرات رأسمالية هائلة ولكنها ليست بريئة.

الأمر الذي يستوجب طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى قدرات الدولة في ظل تلك الظروف على حماية سيادتها واستقلال قرارها وإلى متى...؟

وهل تتحول سيادة الدولة في ظل العولمة إلى شبح باهت أشبه ما يكون بطعام قديم "مفرزن" أم يتلاشى هذا الظل تحت هيب العولمة؟

هناك من الباحثين من يرى أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتي على السيادة تماما؛ فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، غير أن التطورات المصاحبة للعولمة ستقلص من أدوارها.

"بينما يذهب آخرون إلى أن هناك تغييرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية، حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي، ويتوقع أنصار هذا الرأي أن الدول القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها إلى عشرات وربما إلى مئات من الدول القومية الصغيرة، تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها، وتارة أخرى

تحت دعوة توطيد صلة المواطنين بالسلطة، وربما احتجاجا على تحيز النظام الدولي الجديد لجماعات دون أخرى، وعلى الرغم من تزايد الحروب الأهلية والنزعات الانفصالية؛ وهو ما يجعل حدوث هذا السيناريو محتملا، فإن ثمة تحفظات أخرى تلاحقه، فلا بد أن قوى مضادة ستعمل على مرحلة هذا السيناريو بسبب خطورته الشديدة.

نخلص إلى عدة حقائق قائمة على البحث التاريخي في تطور مفهوم السيادة، أهمها: أن مبدأ السيادة دائم مستمر لا يتغير، إلا أن صورتها وحقيقتها والمسئوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها، ولا تعني التطورات الحادثة الآن نهاية مفهوم السيادة، ولكن تعني أن السيادة قد تغير مفهومها وتم إعادة توزيعها. ومؤدى ذلك أن السيادة ترتبط ارتباطا وثيقا من حيث طبيعتها ومدى اتساع أو ضيق نطاق تطبيقها بقدرات الدولة وإمكاناتها الذاتية، أي أن القوة - باختصار - شرط من شروط ممارسة السيادة والحفاظ عليها، وهو ما يثير في النهاية قضية العدالة الدولية على كافة الأصعدة" (٢١).

الأمر الذي يدعونا إلى فهم طبيعة الدور الذي يمكن للدولة أن تلعبه في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وما مدى إمكانية التوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنية وضرورات التأقلم مع تيار العولمة الذي يرى أن من حق القوى الجديدة على الساحة الدولية أن تنافس الدولة وتشارك وتؤثر في رسم السياسة الدولية وفي صنع القرارات وصياغة الخيارات.

ومن ثم حدث انقلاب في مبدأ السيادة، وهو المبدأ الذي حرص النظام الدولي خلال تطوره لأكثر من ثلاثة قرون على حمايته وحفظه وتكريس مفهومه وهو ضمان سيادة الدولة بشقيه الداخلي والخارجي، ولكن بعد انفراط عقد الشيوعية وتفكيك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة

٢١ - السيادة.. جدلية الدولة والعولمة، ليلى حلاوة، موقع إسلام أون لاين: نشر بتاريخ ٥/٨/٢٠٠٥.

اتسعت مساحة التدخلات، وكانت قرارات الأمم المتحدة في تلك الفترة نتيجة أحداث ومواقف وأزمات حادة في كثير من دول العالم منها العراق والصومال وهايتي ويوجوسلافيا السابقة ورواندا وليبيريا نقطة تحول أساسية بالنسبة لمفهوم السيادة وكيفية إدارة الأمن والسلام الدوليين.

وقد ترتب على هذا التحول في المعايير الدولية تأثيرات متسارعة رصدها الباحثون والسياسيون، كان أخطرها كما جاء على لسان السيد عبد الوهاب عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية التونسي (٢٢) ما يأتي:

- إحداث اختلالات عميقة على موازين القوى في النظام الدولي بما يؤثر بشدة على سيادة الدول.

- تراجع فكرة السيادة المطلقة للدولة وانتفاء الحدود بين الشأن الخارجي، حيث أصبحنا نرى بعض القوى تتدخل في أمور كانت تعتبر في الماضي شأنًا داخليًا.

- الضغوط المتزايدة لترجيح الكفة لصالح الشركات العابرة للقارات والمنظمات الدولية غير الحكومية أو المجتمع المدني، وذلك على حساب الدولة والمنظمات الدولية والحكومية.

- إعادة تشكيل خريطة وموازن القوى في النظام الدولي لصالح القوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وخاصة في مجال تكنولوجيات المعلومات، على حساب المفهوم التقليدي للقوة.

- إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي وتراجع الاهتمامات التقليدية، حيث تقدمت قضايا البيئة وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب على الاهتمامات المتعلقة بالتنمية الشاملة والرفعي الاجتماعي.

- السعي إلى تغيير الأسس والمبادئ التقليدية التي يقوم عليها النظام الدولي والوظائف التي تؤديها أو يتعين أن تؤديها أجهزة هذا النظام.

٢٢ - جزء من بحث ألقاه وزير الدولة للشؤون الخارجية التونسي في الندوة ١٧ للتجمع الدستوري الديمقراطي، بعنوان: الدولة في القرن الحادي والعشرين.

ويدعم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة هذا التحول الذي طرأ على مفهوم السيادة في ظل النظام العالمي الجديد حيث بيّن في تقريره لسنة ١٩٩٩ أن: "مفهوم سيادة الدول يمر في جوهره وفي معناه العميق بعملية تحول كبرى لا تعود فقط إلى وقوعه تحت ضغط قوى العولمة والتعاون الدولي. فالدول ينظر إليها الآن باعتبارها أدوات في خدمة شعوبها وليس العكس مستخدما عبارة (سيادة الفرد أو الإنسان) ومطالبها بإيجاد تعريف أكثر رحابة لمفهوم المصلحة الوطنية" يتناسب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

ويعزى تراجع مفهوم سيادة الدول إلى الضغط المتزايد للمجتمع الدولي، وفي هذا المجال اعتمدت قمة الألفية، التي التأم في نيويورك في شهر سبتمبر ٢٠٠٥، وثيقة ختامية تكرر مبدأ مسؤولية المجتمع الدولي في حماية الأقليات داخل الدول. وتقتضي هذه المسؤولية تدخل المجتمع الدولي للحماية في حالة إبادة أو تطهير عرقي وإنقاذ الأقليات المضطهدة في حالة عدم تمكن الدولة من القيام بدورها في هذا المجال.

أما التطورات العالمية الحالية فقد أدت إلى تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث لم تعد خاصة بالشعب والدولة وحدها ولكن يشارك فيها المجتمع الدولي ممثلا في القوى المتحكمة به. وبدلا من تضامن الدول الضعيفة في مواجهة الدول القوية اتسعت مساحة التدخل من القوى الكبرى في الدول الصغرى تحت شعار مطاطي يسمى حق التدخل الإنساني، أضفى شرعية دولية على اختراق الدول الكبرى لمفهوم السيادة في الدول الصغرى ولو بالاحتلال إذا كانت هناك مصلحة قومية أو إقليمية واضحة في هذا التدخل. ولعل نموذج العراق وما حدث فيه خير شاهد على اختراق مبدأ السيادة وانتهاك حقوق الشعوب وحريتها وسيادتها من القوى الكبرى "وبالشرعية الدولية والقانون".

وهكذا تحل بركات العولمة خصوصا على العالم الثالث ليتم اختراق السيادة بتعريف الأمين العام للأمم المتحدة نفسه.

* * *

قوانين للتدخل في الشؤون الداخلية

من المعروف أن التدخل في الشؤون الداخلية يرتبط ارتباطاً جذرياً بتراجع سيادة الدولة، ومنذ بدأ مفهوم العولمة يفرض نفسه عبر السماوات المفتوحة بفضائيات تفوق العد والحصر صاحبها وسبقها ثورة الاتصال عن طريق شبكات الإنترنت اتسعت رقعة المساحة التي كانت قليلة في البحث عن الجديد والاطلاع على ما يجري في العالم أولاً بأول، وتقلصت قبضة الدولة ولم تعد تملك من وسائل الكبت والسيطرة ما يمكنها من احتكار المعلومة أو انتقائها أو التفرد بصياغة الرأي العام أو منع الغريب الوافد بغير استئذان عبر الفضائيات أو الأنترنت من الدخول إلى البيوت والمضاجع والتسرب حتى إلى الأفكار والعقول.

ومع ما تحمله العولمة من رياح التغيير في المناخ الدولي وما تسببه هذه الرياح من الموج العاتي الذي يحدث ما يشبه الزلزال، لم تعد قضية مبدأ سيادة الدولة بمنأى عن التأثير، فقد بدأ تآكل دور الدولة بسبب الثورة العلمية في الاتصالات ونشوء قوى جديدة منافسة على غرار المنظمات الدولية الحكومية بمختلف مجالات اختصاصاتها والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات التجارية والاقتصادية الإقليمية والعالمية وغيرها مما ساعد على تشكيل خريطة جديدة للمصالح تتعدى حدود الجغرافيا لتخضع لمعايير بالطبع ليست وطنية ولا تتطابق بالضرورة مع خريطة الجغرافيا في الحدود الإقليمية، كما أنها قد تتجاهل حقائق التاريخ أيضاً، ومن ثم تَقْلَصُ - بالطبع أو بالعلة - دور الدولة أمام كم الاختراقات للسيادة بتكنولوجيا المعلومات التي فتحت كل الأبواب واخترقت كل الحواجز وأسقطت كل القلاع بوسائل لم تكن معروفة من قبل في نظريات الجاسوسية وممارساتها.

ولم يعد باستطاعة أية دولة أن تحتكر الإعلام أو تتحكم على الحقائق وما يجري على الأرض، كما أصبح الحفاظ على المقومات والهويات أمراً شاقاً، وذلك بسبب الكم الهائل من الأخبار والمعلومات والأفكار والصور المتدفقة دون شروط أو قيود من خارج حدودها عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وشبكات الإنترنت.

وإذا كان الاستعمار القديم قد غير جلده ولونه وارتدى ثوب النظام العالمي الجديد فإن العولمة هي الطبعة الأخيرة منه كما يرى البعض.

يقول الدكتور جلال أمين: "أصاب العولمة دولتنا القومية بالتدهور والضعف المباشر عن طريق الاستعمار أولاً، ثم عن طريق مختلف وسائل فرض النفوذ والسيطرة الاقتصادية في مرحلة ما بعد الاستقلال السوري ثم عن طريق ما فرضته وتحاول ترسيخه مؤسسات التمويل الدولية من سياسات أشهرها سياسة التكييف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي وأخيراً عن طريق استدراج دولنا إلى الارتباط الجبري باتفاقيات دولية كان آخرها وأشهرها تلك الناجمة عن جولة أرجواي، كان الضعف والهوان اللذان أصابا الدول القومية في المنطقة العربية في عصر الاستعمار واضحين وضوح الشمس إذ لم يكن ما حدث إلا إحلال دولة استعمارية محل أخرى، ولكن الضعف والهوان كانا شديدين أيضاً حتى في ظل الاستقلال السوري، وإن كان فرض الإرادة والتحكم في الدول القومية في ظل هذا الاستقلال أنعم ملمسا وأرق مظهرا، ولم يتبدل الضعف والهوان في ظل السياسات الاقتصادية الجديدة واتفاقيات التحرير الحرة، وإنما زاد المظهر رقة والملمس نعومة" (٢٣).

وقديما كانت وسائل الاستعمار في احتلال البلاد هي الجيوش والحشود والجنود أما الآن فالأهداف هي هي لم تتغير، فقط تغيرت الوسائل والآليات

٢٣ - العولمة والتنمية العربية ، د. جلال أمين ص ١٨٧ - ١٩٠ .

وحلّ الاقتصاد الحر كما يسمونه محل البورج وحاملات الطائرات، واستبدلت آليات قمع عناصر المقاومة بأنواعها قديماً باتفاقيات التجارة الحرة والتي من شأنها أن تكبل الوطن والمواطن بعشرات القيود والبنود، وأضحى البنك الدولي وصندوق النقد يجلس في مقعد المندوب السامي الذي يحل ما يجب أن يُربط، ويربط ما يجب أن يكون حراً طليقاً.

فإذا أضفنا إلى ذلك حاجة تلك الدول إلى المعونات والمساعدات بشروطها المجحفة، ودور المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية العالمية وما تمتلكه هذه المؤسسات من قدرات وإمكانات تأثير هائلة مكنتها في أغلب الأحيان من فرض وجهات نظرها وقواعدها الخاصة في التنمية التي كثيراً ما تتعارض مع مصالح هذه الدول.

وهناك آليات ودعاوى تطلقها هذه القوى تحت شعارات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحماية البيئة والحفاظة على السلام والأمن العالميين ومكافحة الإرهاب، ويتم ذلك كله عبر اتفاقيات ومؤسسات بعضها داخلي ولكن له جذور وارتباطات خارجية بمؤسسات وتجمعات دولية تمارس ضغوطاً تخل بمبدأ السيادة الوطنية وتهدف إلى تقييد صلاحيات الدولة في إدارة شئونها الداخلية والخارجية بطريقة قد تتعارض أحياناً مع التزاماتها ومسئولياتها الوطنية، ذلك فضلاً عن استعمال مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة في تكريس هذا المفهوم الجديد ولو كان يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وبنوده التي نصت على احترام سيادة الدول.

يقول بريجنسكي "ولننظر إلى الأمم المتحدة والبنك الدولي وهما مؤسستان دوليتان ضخمتان نجحت الولايات المتحدة بفضل خططها واستراتيجيتها المرسومة بدقة وإحكام في التأثير عليهما وتوجيههما في اتخاذ القرارات المتعلقة بشئون دولية مختلفة لتتطابق مع مصلحتها العامة واستراتيجيتها وخططها المستقبلية" (٢٤).

٢٤ - عالم خارج حدود السيطرة، زيجنيو بريجنسكي المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي، عرض وتلخيص: هبة الإمام وهي جريدة الاتحاد الإماراتية الحلقة ٤ - ٦، ص ٢٣، عدد الإثنين ١٤ فبراير ١٩٩٤.

وعكس الاستخدام الجديد لصلاحيات مجلس الأمن الموجودة في الباب السابع من الميثاق بداية مرحلة جديدة ارتبطت بعدد من القرارات ضد أفغانستان ١٩٩٦ - ١٩٩٩ م والسودان ١٩٩٦ م، ثم كوسوفو وتيمور الشرقية في ١٩٩٩ والبوسنة والهرسك.

وبدلاً من حماية الدول وتقرير سيادتها ضد التدخل في شئونها الداخلية والحفاظ على النظام والاستقرار باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدول، نشأ مفهوم جديد يتضمن سيادة تعلق على سيادة الدولة، وهو حماية ما يعرف بالسلام والأمن الدوليين، والغريب هو خضوع الدول واستسلامها لتلك المفاهيم دون مقاومة أو اعتراض، بل إن البعض سارع ليقدم خدماته في بلاط النظام الجديد.

يقول الأستاذ محمد حسين هيكل: "ظهرت قوى جديدة فوق سطح الطوفان تمارس عملية سباحة نشيطة تقوم بها مجموعة من الشركات العالمية تملك أو تسيطر على نصف الإنتاج العالمي بالضبط، وكان من الطبيعي أن تقوم هذه القوى بتفتيت ما تبقى متماسكا بعد الطوفان، وكان بالطبع هاشا قابلاً للتفتيت، بل قابلاً للذوبان والتلاشي، من هنا نشأت دويلات لها عَلمٌ ونشيد وطني، تحتفل كل عام بعيد الاستقلال، لكنها بالطبع تدخل ضمن ممتلكات تلك القوى وتتلقى منها كل الأوامر والتعليمات، وإذا تصور أحد أن تلك القوى الجبارة تحصر ههنا في شئون الاقتصاد بعيداً عن السياسة والتوجيه، فإن مثل هذا التصور نوع من طيبة القلب الزائدة، تنتظر من أسراب المرجان أن تصبح بأمان وسط قوافل الحيتان ومنها بالطبع أسماك قرش كثيرة شرهة ومفترسة، وبرغم أن الصورة وسط الطوفان لم تتضح بعد، إلا أن المتأمل فيها يلمح وسط رزاز الموج العاتي أناساً يقدرّون على العوم والوصول إلى الشاطئ، وأناساً لا يبدو أنهم يقدرّون أو يحاولون، وبعضهم يأمل أن ينقذه أحد لأنه يستطيع أن يخدم ويفيد، ثم إن هناك ناساً سوف يغرقون لأنهم لا يقدرّون ولا يحاولون ولا أحد ينتظر منهم خدمة أو فائدة، وأظن أن ذلك حال كثيرين، فمساحة واسعة سوف تظل محتقة في القرن الحادي والعشرين أو غريقة وسط ركام ما بعد الطوفان".

"إن فقراء العالم يعيشون حالة دوار، فقد تبخرت ثورة التطلعات التي رافقت ثورة التحرر الوطني فإذا السيطرة تعود في صورة أخرى يمثلها البنك الدولي وصندوق النقد، وقد أصبحت دبلوماسية كل منهما بديلا في مطلع القرن الواحد والعشرين لدبلوماسية البوارج التي عرفتها مطلع القرن التاسع عشر كما يقول الاقتصادي البريطاني الشهير آلان والترز الذي كان لسنوات عديدة مستشارا للمارجريت تاتشر وقد كتبه ونشره في صحيفة التايمز في شهر أكتوبر سنة ١٩٨٤.

فالأغنياء اليوم يملكون فرض الشروط على الفقراء في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تأكدت سيطرتهم بسلطة البنك الدولي وصندوق النقد، وأضيفت إليهما أخيرا منظمة التجارة العالمية التي انتهت إليها مفاوضات الجات، والخشية لدى كثيرين أن شروط التجارة المقبلة سوف تجهض آمال التقدم لدى الفقراء وسوف تزيد الفجوة بينهم وبين الأغنياء، وسوف تضيق إلى النزع الاستعماري القديم للموارد نزحا جديدا باسم حرية التجارة هذه المرة، وربما يستوقفنا أن تقديرات جولة أورجواي تعطي مجموعة الدول الأوربية وحدها أرباحا تقدر بثمانين مليار دولار سنويا في مقابل خسائر للدول الأفريقية البائسة جنوبي الصحراء تقدر بحوالي ثلاثة مليارات دولار سنويا.

في العالم الغني إدراك واع ومميز لدور الدولة في عمليات التنمية والتجارة. وفي مقابل ذلك دخان أزرق يحمله شعار الخصخصة وشروط البنك الدولي تخطر الفقراء بأن الدولة قد أعفيت من مسئوليات التنمية في العصر الحديث وأنها الآن حَكَمَ بين الطبقات، وممثل لأبهة الوطن في المظاهر والمراسم والمناسبات" (٢٥).

٢٥ - الإدارة السياسية في النظام الدولي الجديد، محاضرة للأستاذ محمد حسنين، هيكل أُلقيت في مؤتمر الإدارة المصرية المنعقد في مدينة الإسكندرية يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٩٤ ونشرت في حلقتين جريدة الخليج العدد ٥٦٤٧ والعدد ٥٦٤٨ الأحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٥ هـ - ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤.

وهكذا تفقد الدول استقلالها وسيطرتها ويتحول دورها إلى مجرد حامل للبريد الذي يأتي من الخارج، ربما ليس من حقه أن يفتح الرسالة القادمة إلا بعد استئذان المرسل إليه في الداخل وهي الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات التابعة لها أو في أحسن الأحوال تأخذ دور المنسق بين مطالب السادة الجدد في الداخل ومظاهر أمة الدولة ذرا للرماد في عيون الحاسدين.

أ - قوانين أجنبية لحماية الأقليات

ذكر حماية الأقليات كان يشكل انتقاصا صريحا لمفهوم سيادة الدولة في الماضي وكان يمكن أن يعده أهل القانون والسياسة تدخلا في الشؤون الداخلية يهدف لزعزعة استقرار الدولة إذا ما قامت دولة أجنبية باستخدام الارتباطات القومية والدينية والمذهبية مع أقلية تقيم في بلد آخر.

وكثيرا ما سمعنا عن اتهامات تشكل جريمة قانونية وسياسية مضمونها الاتصال والاستعانة بدول أجنبية بهدف زعزعة الاستقرار، وظلت قضية حماية الأقليات من اختصاص الدولة نفسها التي تعتبر تلك الأقلية من رعاياها في العرف الدولي ولدى منظمة الأمم المتحدة ذاتها.

وفي مجال القانون الدولي أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم عام ١٩٣٣ قراراً تتمنى فيه على الدول غير الموقعة على نظام حماية الأقليات مراعاة قواعد العدل في معاملتها للأقليات الخاضعة لسيادتها.

وظل الأمر كذلك حتى سنة ١٩٤٨م حيث لم ينص ميثاق الأمم المتحدة عند إنشائها بشكل واضح على مواد خاصة بحماية الأقليات بل اكتفت بما ورد من مفاهيم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠/١٢/١٩٤٨م.

ولا شك أن حماية الأقليات في حد ذاته هدف عظيم، والسيد كوفي عنان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة يؤكد في التقرير الذي تقدم به إلى الجمعية العامة في دورتها (٥٤) أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعتبر أساس

العلاقات الدولية المعاصرة ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد والحفظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة".

غير أن ازدواج المعايير ينتقص من سمو هذا المبدأ. والممارسات في أرض الواقع حولت هذا القانون "قوانين حماية الأقليات" إلى مجرد ذريعة أخرى تضاف إلى ذرائع الانتقاص من سيادة الدولة وتعطي القوى الكبرى حق التدخل في الشئون الداخلية، وكأن الولايات المتحدة تعيد إنتاج تجربة سابقة نجحت مع الدولة العثمانية زمن تراجع دورها في التدخل بشئونها الداخلية بحجة حماية الأقليات الدينية.

فالخارجية الأمريكية لا تتفاعل مع الأقليات بقانون موحد إنما تمارس ازدواجية المعايير فهي مثلاً تنتقي أقليات تسارع في تسخير مجلس الأمن ومنظمات الأمم المتحدة لحمايتهم ولو بالتدخل العسكري، وحدث هذا في تيمور الشرقية، بينما لا تتحدث عما تعانيه الأقليات المسلمة في كشمير وفي بورما وفي الهند وفي تايلاند وغير ذلك من الأقليات المضطهدة في طول الدنيا وعرضها، ثم إنها أيضاً تنتقي من الأقليات من تضغط بهم ضد ثوابت المجتمع وخلخلة قواعده إما بحجة حماية الحريات كحالات الشواذ واستغلالها في المطالبة بإلغاء قانون الردة وإما بالضغط في اتجاه تغيير المناهج بحجة التطوير والحرص على خلوها من أي معنى ديني.

وكما يستغل مبدأ حماية الأقليات في الضغط باتجاه تحقيق أهداف معينة باتت معروفة، يستعمل أيضاً في تحريض الأقليات على التمرد وإشعال نيران الفتنة الطائفية، والغريب أن الخارجية الأمريكية التي تتبنى تلك القوانين وتفرضها فرضاً على المنظمات الدولية لم نسمع لها صوتاً عندما محبت من الأرض مدينة جروزي كما لم نسمع لها صوتاً عندما حدثت مجازر قانا في لبنان وكذلك في مذبحه جنين، وهل يمكن أن ينطبق قانون حماية الأقليات على الشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال وهدم البيوت وتجريف الأرض، والاعتقالات اليومية بجانب خنقه بالجدار العازل...؟!

بقي فقط أن نذكر بأمرين متناقضين دون تفصيل، هما:

الأول: أن الأقليات الدينية "اليهودية والمسيحية والصابئة والمجوسية وغيرها" تعيش بسلام في المجتمع الإسلامي. حيث اعتبرهم الإسلام من أهل الكتاب الذين أوجب الإسلام احترام أديانهم وأنبيائهم وكتبهم المقدسة وعقائدهم. وسن بالآخرين ممن ليس لهم كتب سن بهم سنة أهل الكتاب، واعتبر هذا الدين العظيم غير المسلم بموجب عقد الذمة الذي يمثل في القانون الدولي الإسلامي أعلى درجات العناية والرعاية، ويحظى بأعظم مستوى من القداسة، اعتبر المخالف الذي يعيش ضمن المجتمع الإسلامي في ذمة المسلمين أي في عهدهم وأمانهم. ورفعته إلى مستوى الدولة فعقد معه معاهدة دولية يمثلها هذا العقد العظيم "عقد الذمة" التي هي ذمة الله وذمة رسوله ويسري هذا العقد على الأبناء والأحفاد ما لم يفسخوه. ولا يحق للمسلمين أو دولتهم فسخه. وإن فسخه الذمي فلا تقع المسؤولية على طائفته بل عليه شخصياً. والسبب الوحيد القاطع بفسخه من قبل الدولة الإسلامية هو تعاون الذمي مع العدو. وأما أخطاؤه السلوكية أو مواقفه السياسية أو مشاركته في انتفاضة داخلية أو عصيان فتقع في إطار البغي، ولا تلغي العقد.

الثاني: أن الولايات المتحدة ليست هي المكان الصحيح لحل المشكلات لأنها دولة تفتقد الأهلية الإنسانية للحديث عن الحقوق، إنما هي المكان الصحيح الذي يتم فيه التآمر والانقلابات وشراء النفوس والضمان الضعيفة، كما أنها هي المصنع الأساسي لصناعة الأكاذيب وقلب الحقائق واستحمار المجتمع الدولي، وتصدير الإرهاب وتدريبه.

ولن يغيب عن الذاكرة بعد تدمير مصنع لصناعة أدوية وأغذية الأطفال في السودان بحجة أنه مصنع لصناعة أسلحة كيماوية، كما أن أكذوبة أسلحة الدمار الشامل في العراق ليست ببعيدة، والدماء التي لم تجف بعد لضحايا أسلحة الفسفور الأبيض المخصب والتي استعملت وجريت ضد المدنيين في العراق، كما أن سجن "أبو غريب" الذي يمثل عارا في مقابل تمثال الحريات في العاصمة الأمريكية، بجانب

معسكرات الاعتقال التي تنتشر في دول أوروبا والتابعة لجهاز المخابرات الأمريكية وقد فاحت روائحها الكريهة التي لوثت البشرية والتاريخ بأوسع انتهاكات لحقوق الإنسان ومعسكرات جوانتانامو، كل ذلك يشكل بما حدث فيه من مآس هي أكبر فضائح العصر يسلب أمريكا أهلية الحديث عن أي حقوق إنسانية.

ب - قوانين أجنبية لمعاقبة الدول المخالفة

بعد سقوط الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة يلحظ الباحثون مجموعة من الوقائع والأحداث أثرت بالطبع على تضاريس الواقع، بعضها صنعتها مطابخ السياسة في عالم السادة الكبار وبعضها صنعتها دول الجنوب بنفسها حين راحوا يمارسون دور المتفرج المنفعل على المسرح الدولي وتركوا السادة الكبار يمارسون وحدهم دور البطولة في مسرحية العولمة والنظام العالمي الجديد، ووقف أهل الجنوب ينظرون إلى المشهد في انبهار وذهول، خاصة عندما سقط منافس البطل تحت وطأة الجينز والحرية والهامبورجر، وخلت أرض المسرح لبطل واحد ووحيد.

وتحول البطل المملوء بغرور القوة إلى وحش جديد، يدفعه أبالسة اليمين المتطرف الذين يعيشون على الفتنة إلى جنون التسلط ومغامرات الموت في استغلال واضح لذكائه المحدود تحت دعوى أنه مبعوث السماء لتنفيذ وعود الرب وتحقيق مملكته على الأرض.

وكان لابد من صنع حدث ضخم يهز الوجدان العام، ويمأأ الصدور بالكراهية ويشير الرعب والفرع - من عدو موهوم - يريد أن يطفى أنوار الحضارة ويصادر الحريات، ويعود بالناس والحياة إلى عصور سحيقة من التخلف والبدائية، وبدأت أجهزة دعايتهم وإعلامهم خصوصاً بعد الحادي عشر من سبتمبر تمارس دورها في قهينة الأرض وتجهيز النفوس وشحن

الرأي العام بطاقة من الغضب تجعله يؤمن بضرورة التخلص من هؤلاء الأشرار الرابرة الذين يسمون بالمسلمين ويعتقدون في إله الخراب الذي يعبدونه، وعندئذ يكون للانتقام ما يبرره، ويصبح سحق المخالف ضرورة لحماية السلام العالمي يفرضها مجلس الأمن ويقوم على تنفيذها بأيد طليقة وعدالة مطلقة البطل الواحد والوحيد.

ومن ثم راح البطل يقلق راحة البشر، ويشير الرعب بالدعوة لحروب عبثية يدفع العالم إليها ويجند لها الدول والجيش، ويعلن شعاره المعروف "من ليس معنا فهو ضدنا".

وبناء على هذا التقسيم المجحف تحول العالم إلى "مع" و"ضد"، فإما أن تكون معهم بلا عقل ولا إرادة ولا اختيار، وإما أن تكون مع الإرهاب الموهوم، غير أن بعض دول العالم اكتشفت سر اللعبة، وأدركت بعض دول أوروبا وآسيا أن غرور القوة يمكن أن يدفع بأصحابه تحت دوافع السيطرة وجنون التسلط إلى مغامرات غير محسوبة، وهنا أدرك اليمين المتطرف أن السم لا بد أن يغلف بغلاف رقيق الملمس حلو المذاق حتى تستطيعه السنة المخدوعين وتستمتع إليه آذانهم، فراحوا يتحدثون عن العولمة والكونية الجديدة وثقافة السلام - وهم يقصدون بما طبعاً أن يموت كل خصومهم بصمت وسلام، وبخاصة إذا كانوا من المسلمين.

الوحش والنفق المظلم

ودخل العالم في نفق غريب مظلم، عنوانه العولمة أراد الوحش فيه أن يتحكم في كل من تاهوا وضلوا الطريق، أو قادهم ضعفهم وحظهم التعيس أن يجاورا الوحش ويتعاملوا معه وفق مراده وهواه، قوانين تصدر كل عام من جهة واحدة "الخارجية الأمريكية" هي التي تحدد أماكن وحجم واختراق حقوق الإنسان، بل هي التي تحدد أي إنسان هذا الذي يحظى بالحقوق أصلاً، إنسان الشمال أم إنسان الجنوب؟ الإنسان في رواندا والصومال وأفغانستان والعراق وفلسطين

ومعتقل جوانتاموا وسجن أبو غريب؟ أم الإنسان في واشنطن ونيويورك ولندن وباريس ولكسمبورج؟ ثم قوائم أخرى تصنف من كان "ضد" ضمن قوائم الدول التي ترعى الإرهاب، ومن ثم يفرض عليها الحصار وتسن قوانين تنفذ من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية بالحصار والتجويب والعزلة.

تقول الباحثة صفاء شاهين "في الفترة التي بدأت منذ عام ١٩٩٠، حين توقفت الحرب الباردة، وانفض تناحر العسكريين نهائياً، وأطلقت يد الولايات المتحدة في كثير من شؤون العالم، فقد اتسعت فيها هوامش قدرة واشنطن، من خلال المنظمة العالمية أو خارجها، على فرض مواقفها ومصالحها لاستصدار قرارات بلغت الخمسة، خلال خمس سنوات تقريباً، ضد العراق وليبيا وبعض أطراف الاتحاد اليوغسلافي السابق والصومال والسودان. فيما وصلت الولايات المتحدة مستندة إلى قوانين وقرارات أمريكية داخلية، فرض عقوبات شاملة على كوبا، وجزيرة عسكرية واقتصادية وسياسية وعلمية. على العديد من الدول كالصين وفيتنام وكمبوديا وكوريا الشمالية وليبيا والعراق وسواها، وهي عقوبات إجرائية تعتمد الولايات المتحدة إليها، تأسيساً على مصالحها البحثية، مدركة أنه لا يمكن تعميمها أو تدويلها.

وقد لوحظ أن معاقبة الولايات المتحدة لبعض البلدان، أو التهديد بها، ارتبط بنظام (العولمة) الجديد الذي أقامته وقادته واشنطن. وهي تسعى بالتالي إلى تسويقه وتعميمه وتدويله ليكون بديلاً للقوانين والنظم والصيغ التي عرفها عالمنا منذ ولادة عصابة الأمم واستبدال منظمة الأمم المتحدة بها. ويبدو أن (جيش المعاقبين) على فاتورة استراتيجية الولايات المتحدة الراهنة، والذي قد يشمل بعض أقرب أصدقاء واشنطن في بعض الأنشطة والفعاليات (اليابان، المكسيك، كندا، السوق الأوروبية المشتركة....) في ظل (العولمة) الجديدة، تزداد أعدادهم يوماً بعد آخر" (٢٦).

٢٦ - صفاء شاهين صفحة الرأي إسلام أون لاين.

وهكذا بدأت رحلة جديدة من المعاناة في ظلال العولمة مارست فيها الولايات المتحدة الأمريكية دورها مع العالم بتطبيق رؤيتها لأفلام رعاة البقر، فهي وحدها التي تقدمهم بآلات الحرب، وهي وحدها التي ترعى لهم السلام والأمن، وهي وحدها التي تستترف خيراتهم متى شاءت وتحتل أرضهم متى شاءت، وتنضح ثرواتهم أو تصادرها متى شاءت، وتحلبهم متى شاءت، وتذبح منهم أيضا متى شاءت وعصاها دائما جاهزة لمعاقبة الدول المخالفة وتأديب كل بقرة شاردة أو ثور يتمرّد.

* * *

أساليب المواجهة

العولة ليست قدرا مقدرا وإنما هي ظاهرة يمكن تجاهلها، ولكن يمكن التفاعل معها من خلال منظومة قيم متماسكة تستطيع أن تصد وأن تقاوم إذا أحسنا تفعيلها بشكل صحيح، ومن ثم فلا يكفي استعراض الظاهرة ومعرفة آثارها وإنما لا بد من الاستعداد لمواجهة وفق رؤيتنا كمسلمين ومن خلال ثوابتنا مع التأكيد على أن المواجهة لا تعني الصدام وإنما تعني التفاعل والتلاقي على قواسم مشتركة للتعاون مع الاحتفاظ بالخصوصيات، ويمكننا أن نحدد مجموعة من النقاط ننطلق منها ف التفاعل مع تلك الظاهرة وهذه النقاط.

أولاً: لا بد أن نؤمن أنه لا معنى للدفاع عن الهوية والثقافة بغير امتلاك أسلحة المواجهة الشاملة بداية من التقدم التقني وثورة الاتصال وثورة المعلومات والهندسة الوراثية وثورة وحدة القياس الزمني وغير ذلك. ولدينا من أبناء المسلمين في الداخل والخارج من يستطيعون فعل ذلك إذا هينت لهم الظروف وتحقق المناخ العلمي المناسب.

ثانياً: لا بد من التواصل الدائم والحوار المتكافئ مع ثقافة الآخرين وحضارتهم بقصد التعرف على جوانب الخير والشر، ومعرفة مواطن القوة والضعف والإيجابيات والسلبيات لدى الآخرين حتى نتمكن من اختيار أفضل الطرق والوسائل للتعامل معهم وتحقيق الاستفادة والانتفاع بما يصلون إليه من تطور وتقدم بعد الفحص والفرز والغريزة والتمحيص، إذ ليس كل ما لديهم ضار وهدام أو رجس من عمل الشيطان، وديننا قد علمنا أن الحكمة ضالة المؤمن أي وجدها فهو أحق الناس بها. كما أن من صفات المؤمنين أصحاب العقول أنهم لا يغلغلون على أنفسهم ولا يحبسون عقولهم في معتقل للأفكار والثقافات محدود الرؤية، محدود الإدراك، وبالتالي محدود الحضور محدود التأثير إن كان له تأثير أصلاً، وإنما يفتحون أبصارهم وبصائرهم ومسامعهم إلى الحقيقة حيثما كانت،

وطالبنا الإسلام في سبيل الوصول إليها أن نستمع وأن نستوعب ونتأمل ونفكر ثم نختار أحسن ما يقال فننتبه ونطبقه قال تعالى:

(فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ) (الزمر: ١٨).

إذا فمعرفة الآخر، ومعرفة ثقافته، ومعرفة نخط القيم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل المؤثرة في شخصيته، والدوافع والبواعث على الفعل في إرادته، ومعرفة الملامح العامة التي تحكم تصرفاته، كل هذا يدخل في باب فقه الخلق الذي أمرنا ربنا أن نتعلمه وأن نتفقه فيه، لأنه يساعدنا بالطبع على التعامل مع الآخرين ويهيئنا بأفضل الوسائل والأساليب، كما يمدنا بأهم الآليات التي نفهم بها شخصية ونفسية الآخر، ولا يمكن أن نتعامل معه بنجاح إلا بهذه المعرفة الشاملة سواء في السلم أو في الحرب، في الدعوة والبلاغ، أو في مجالات التعاون الاقتصادي المتعددة، ومن هنا لا يمكن القبول بالقول الذي يدعو إلى العزلة التامة عن الآخرين لسببين:

١- لأنه غير ممكن عمليا مع تقدم وسائل المواصلات والأقمار الصناعية والإنترنت وغير ذلك من الوسائل التي اخترقت الحدود والحواجز، ودخلت إلى البيوت وتسقلت إلى العقول وحولت العالم الكبير إلى قرية صغيرة يمكن تعميم الفكرة أو توصيل الخبر أو بث المعلومة إليه في دقائق معدودة.

٢- هذا القول يحرمنا فرصة التبصر والإدراك لما يجري حولنا، وهذا الذي يجري حولنا يؤثر فينا بالطبع إيجابا وسلبا شئنا أم أبينا.

والحل يكمن في ضرورة التحصين، وأن نحمي أجيالنا، وأن نقوي أجهزة المناعة الثقافية والعلمية لدي مجتمعاتنا، وفي مقدمة ما يجب أن نقوم به ما يأتي:

- أن نعيد للمسجد دوره في التأثير والفاعلية، وأن تؤدي المؤسسات الدينية والثقافية رسالتها الحقيقية بدلا من أن تُجبر لصالح الحكام وتتحول فقط إلى مجرد شبح مجفف لا روح فيه ولا دور له.

- الدخول إلى مجال صياغة الرأي العام، وأن ننافس الآخرين بتقديم الثقافات الجادة والمرفهات التي تنمي العقول وترقي الوجدان ولا تضر العقائد والأخلاق.

ثالثاً: ضرورة الفهم الواعي لدور الإعلام في صياغة العقول والقلوب والوجدان العام للأمة، وهذا يتطلب أن يعمل الإعلام جنباً إلى جنب مع مناهج التعليم والتربية في حماية العقيدة، وتطهير النفوس وتركيتها وتربيتها على القيم الإيجابية التي تحقق نمو المجتمع وتطوره، وتخاصر نوازع الشر في الإنسان، لتكون ذمة المجتمع واحدة وحتى تسلم الأجيال من الشذوذ في الفكر والعلة في السلوك والحركة، وهنا لا بد من التذكير بأن معركة اختراق العقول والوجدان، وطوفانها يجرف في طريقه كل شيء، وترك الساحة للإعلام المعولم ووسائل البث الفضائي تعمل وحدها يعطي الفرصة لانفرادها بتشكيل العقول والأفكار وتحميشها، وبالتالي يصبح من السهل قيادتها والسيطرة عليها بل وإقناعها بمضامين ومصطلحات تحمل نقيض معناها، ولا تخدم في نهاية المطاف إلا العدو والطرف الآخر.

رابعاً: لا بد من الفهم الواعي لدور التكنولوجيا في تطور وتقديم المجتمع وتوفير الرفاهية للإنسان، مع التركيز الشديد على توضيح مفهوم الرفاهية، حيث يأخذ أبعاداً ضارة في بعض المجتمعات تصل إلى حد السفه أو الإسراف الممقوت مما يؤدي إلى زوال النعم.

خامساً: لا بد هنا من الإشارة إلى حقيقة قرآنية صدقها الواقع التاريخي وأثبتت الأيام صحتها وهي أنه إذا امتزجت مفاهيم الشريعة بمنجزات التكنولوجيا والتقنية الحديثة فإنها قطعاً تصنع المجتمع الذي تتمتع فيه القوة بالعدل والأصالة بالمعاصرة والحقوق بالواجبات والعلم بالعمل كما يكفل لأفراده السعادة والاستقرار والأمن.

يقول الشاعر:

كلا ولا ترقى المعارج أمة ترجو سيادتها بجهل مطبق
الدين والدنيا إذا اجتماعا هتفا بخيرات المدائن أغدقي

ويقول القرآن الكريم وهو يشير إلى هذه الحقيقة:

(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (الأعراف: ٩٦).
(فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ
مِدْرَارًا. وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَبْنِيَنَّ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ
أَنْهَارًا). (نوح: ١٠-١٢).

وهذا بدوره يحتم على الإنسان المسلم استجابة لنداء التكليف، ألا يغيب عن الساحة وأن ينزل إلى الميدان، وأن يقدم البديل الإسلامي لمشكلات الحياة والناس، وألا تفصله أو تخلعه مواكبة العصر ومواجهة التحدي عن هويته وولائه، وإلا تعرضت شخصيته للذوبان وضياح الذات، ولا يستطيع أن يحقق ذلك إلا إذا تسلح بالمعايير الصحيحة من خلال الوعي المعصوم في تقرير الصواب والخطأ، والحلال والحرام، لأن هذه المعايير هي التي تضمن سلامة الموقف كما تضمن الموقف الصحيح في القبول والرفض، وتعد مناعة الإنسان الثقافية والفكرية بوسائل هضم ثقافة الآخرين دون الخوف منها أو الذوبان فيها، وهنا أستأذن السادة القراء أن استعير عبارة المفكر الألماني المسلم الدكتور مراد هوفمان وهو يحدد سبيل الخلاص للعالم الإسلامي حتى لا يقع في براثن العولمة ويزدوب في نارها أو تحت جليدها فيقول: "إذا لم يرد العالم الإسلامي أن يعيش في مثل تلك الثقافة الواحدة وجب عليه أن يبذل جهداً هائلاً ليحقق دار إسلام القرن العشرين حيث تصبح كلمة الله قانوناً وتزدهر الحضارة الإسلامية مرة أخرى لتخلق عالماً يشعر فيه المسلم أنه في بيته، ليس كمواطن ولكن كمؤمن وعضو في الأمة الواحدة. عالم يمارس فيه المسلمون التكنولوجيا بعد تهذيبها من الإنسانية، عالم يصعد فيه المدح والثناء للواحد الأحد، وله كل التسليم والخضوع، عالم لا يستبد فيه الاقتصاد وكفاءة التشغيل والإنتاجية والتكنولوجيا ومعدل التنمية والحصول على أقصى ربح، وإنما تتحكم فيه متطلبات البشرية المادية والعاطفية

والروحية، باختصار -والكلام لا يزال للدكتور هوفمان- إذا أردنا نحن المسلمين أن نترك وشأننا، فعلينا أن نجاهد جهادا جبارا لنحمي حقنا في الاختلاف الثقافي في عالم يسعى لفرض النموذج الغربي عالميا، سوف يتطلب هذا كما سنرى فيما بعد، إعادة تأسيس الفكر الإسلامي لمواجهة مد ما بعد الحداثة في كل الجبهات: التعليم، الاتصالات، العلوم السياسية، القانون، الاقتصاد، التكنولوجيا، باختصار يتطلب ذلك أن يعود المسلمون بالبلاد، مسلمون بالإيمان والفعل وليس هناك بديلا عن ذلك" (٢٧).

إن هذا التيار الجارف يحمل في طياته الكثير من الآثار والتداعيات التي تشكل تغييرا ربما قسريا وقهريا على مستوى الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومن ثم الدينية والأخلاقية، الأمر الذي يتطلب منا الاستعداد لمواجهة بأساليبها وشروطها المكتملة دون تباطؤ أو كسل، وإلا قدفنا الموج العاتي وسط المحيط دون أن نحمل معنا ولو مجرد طوق نجاة.

ومن خلال البحث نستطيع أن نحد الآثار والتداعيات في الأبعاد الأساسية الآتية:

أولا: البعد العقدي

عالمية الإسلام ترد العالم إلى عالمية الجنس البشري والقيم المطلقة وتحترم خصوصية الإنسان، وتفرد الشعوب والثقافات المحلية.

بينما العولمة تركز على نفي الآخر واختراق وتذويب لثقافات الأمم والشعوب ومحاولة فرض ثقافة واحدة لدول تملك القوة المادية وتهدف عبر العولمة لتحقيق مكاسب السوق لا منافع البشر.

المفهوم من العولمة أنها تسعى لإعادة تشكيل المفاهيم الأساسية عن الإنسان والكون والحياة والاستعاضة عنها بمفاهيم مادية بحتة لا صلة لها بالروح أو الأخلاق أو القيم يروج لها الغرب ثقافيا وفكريا.

٢٧ - انظر: الإسلام عام ٢٠٠٠، للدكتور مراد هوفمان، ص ٢٧، ط دار الشروق

ومن المعلوم أننا نحن المسلمين لنا فلسفتنا تجاه الإنسان والكون والحياة، فالإنسان عندنا هو أعظم مخلوقات الله، ومن أجله خلق هذا الوجود، فهو خليفة عن الله في الأرض، يقيم العدل ويحقق الغاية من وجوده بمعرفته لربه وطاعته له وامتناله لأوامره ونواهيه، ويقلل قدر ما يستطيع من دوائر الشر والفساد في الناس والأشياء، ويضيف خيرا إلى كل خير، وجمالا إلى كل جميل في هذا الوجود.

وحياته هنا محدودة الأجل، وهي ميدان اختبار وتمهيد لما ينتظره هناك في حياة ممتدة إلى مالا نهاية هي الحياة الآخرة، فإما نعيم أبدا وإما عذاب أبدا، ومصيره هناك مرتبط بما يقدمه هنا في هذه الدنيا، وليس هناك من يحمل عنه أوزاره، فكل امرئ بما كسب رهين.

أما الكون فهو ميدان لسباق الأعمال الصالحة وهو مسخر بإرادة خالقه لهذا الإنسان، كما أنه ميدان اختبار وامتحان وابتلاء أيضا، وعلى الإنسان أن يحسن الانتفاع بما فيه من خيرات دون أن يخل بوحداث التوازن فيه من حيث الحجم الوزن والنسب والكتل والكثافة، وإلا فإنه سيدفع الثمن غاليا وستكون فاتورة الحساب مرة المذاق شديدة الوطء. غير أن العولمة لها رؤية أخرى، فهي ترى الإنسان حيوان دائب الحركة والنشاط في البحث عن ملذاته وشهواته.

والحياة ليست إلا فرصة قصيرة لا ينبغي أن تضيع في غير اللذة والشهرة والمال والثروة، وما الدنيا إلا سباق في هذا الميدان لا ينقصه إلا تنظيم هذه اللعبة حتى لا تفسد على الجميع.

أما الكون فهو ميدان للتنافس الدنيوي المحموم بغير ضوابط، اللهم إلا ضوابط المنفعة المجردة بصرف النظر عن آثارها حتى ولو كانت مدمرة، ومن هنا كانت معاناة البشرية بفساد البيئة واختلال التوازن فيها واختراق طبقة الأوزون والاحتباس الحراري والنفايات النووية، وما تسببه هذه الظواهر من أثار مدمرة لصحة الإنسان والحيوان والنبات.

في مجال العلاقات الأسرية: تحاول العولمة أن تعطي مدلولاً جديداً يلغي مصطلح الذكر والأنثى، وتتم محاولات لتعريف الإنسان بعيداً عن الذكورة والأنوثة، وتختزع العولمة مصطلح "Gender" وهو يعنى في دائرة المعارف عبارة تنصرف لغير الذكر والأنثى ليدخل الشاذين من الجنسين السحاقيات واللواطيين في التعريف بعيداً وبديلاً عن التعريف "Male and Female". ونحن لا نعترف طبعاً بهذا التعريف لأنه ضد الفطرة والطبيعة الإنسانية، ويتنافى مع الحقيقة الكونية والحقيقة القرآنية: (وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (الذاريات ٤٩).

ثانياً: البعد السياسي

وفيما يتصل بآثار العولمة على مستوى البعد السياسي والاقتصادي يمكن للباحث أن يلحظ مجموعة من الأمور كانت تعد فيما مضى ضمن قوائم المنوعات وكان تجاوزها يعد اختراقاً للدولة في ثوابتها وسيادتها غير أننا نراها ظاهرة جليلة كآثر من آثار العولمة أو كآثر من آثار النظام العالمي الجديد على المستويين السياسي والاقتصادي وهذه الأمور تتمثل فيما يأتي:

- تراجع فكرة السيادة المطلقة للدولة وانتفاء الحدود بين الشأن الخارجي، حيث أصبحنا نرى بعض القوى تتدخل في أمور كانت تعتبر في الماضي شأنًا داخلياً.
- الضغوط المتزايدة لترجيح الكفة لصالح الشركات العابرة للقارات والمنظمات الدولية غير الحكومية أو المجتمع المدني وذلك على حساب الدولة والمنظمات الدولية والحكومية.
- إعادة تشكيل خريطة وموازن القوى في النظام الدولي لصالح القوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، على حساب المفهوم التقليدي للقوة.
- إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي وتراجع الاهتمامات التقليدية، حيث تقدمت قضايا البيئة وحقوق الإنسان وأسلحة

الدمار الشامل والإرهاب على الاهتمامات المتعلقة بالتنمية الشاملة والرفعي الاجتماعي.

– السعي إلى تغيير الأسس والمبادئ التقليدية التي يقوم عليها النظام الدولي والوظائف التي تؤديها أو يتعين أن تؤديها أجهزة هذا النظام.

– القوة كشرط من شروط ممارسة السيادة لأن مبدأ سيادة الدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرات الدولة وإمكاناتها الذاتية.

– التدخل في الشؤون الداخلية للأمم والشعوب بذرائع مختلفة ويمكن أن تكون مختلفة أيضاً – كحماية الأقليات ومحاربة الإرهاب والبحث والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل – أصبح أمراً هيناً يمكن للقوى الكبرى أن تحشد في المنظمات الدولية من يدعون إليه ويوافقون عليه ويروجون له.

ثالثاً: البعد الاقتصادي

قديمًا كانت وسائل الاستعمار في احتلال البلاد هي الجيوش والحشود والجند أما الآن فقد حل الاقتصاد الحر كما يسمونه محل البوارج وحاملات الطائرات، واستبدلت آليات قمع عناصر المقاومة بأنواعها قديمًا باتفاقيات التجارة الحرة والتي من شأنها أن تكبل الوطن والمواطن بعشرات القيود والبنود، وأضحى البنك الدولي وصندوق النقد يجلس في مقعد المندوب السامي الذي يحل ما يجب أن يربط ويربط ما يجب أن يكون حراً طليقاً.

النقص في الهمم والعزائم والإرادات والكرامة، تزامن وجوده ضمن تغييرات اقتصادية فرضتها العولمة عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد واتفاقيات التجارة التي جعلت للشركات المتعددة الجنسيات قوة الدولة وفتحت الأبواب والنوافذ لقدرات رأسمالية هائلة ولكنها ليست بريئة.

الحاجة إلى المعونات والمساعدات بشروطها المجحفة، فتح الباب لدور المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية العالمية، وما تمتلكه هذه المؤسسات من

قدرات وإمكانات تأثير هائلة مكنتها في أغلب الأحيان من فرض وجهات نظرها وقواعدها الخاصة في التنمية التي كثيرا ما تتعارض مع مصالح هذه الدول.

رابعاً: البعد الثقافي

وإذا كان لشورة الاتصالات وثورة التكنولوجيا فضل ومزايا في تخفيف قبضة الحكومات المستبدة على الشعوب المقهورة، وتيسير عمليات الاتصال بين الجمعيات والمؤسسات ذات الطابع الأهلي عبر شبكات البريد الإلكتروني والإنترنت، وإذا كانت تلك الثورة قد أتاحت بوسائلها المختلفة الاطلاع على ما يجري في العالم هنا وهناك دون أن تسطبغ المعلومة بوجهة نظر الدولة، أو تتلون بلون هواها، مما يتيح التعرف على الحقيقة بغير رتوش أو مكياج، كما تتيح تلك الوسائل أيضا التعرف على ما لدى الآخرين من ثقافات أو سخافات. إلا أنها تستعمل في ظل العولمة وسيلة لإرساء تقاليد المجتمع الأمريكي في الفن والثقافة والمأكول والملبس والسلوك، وتتولى شركات الإنتاج السينمائي في هوليوود وغيرها تصدير هذا النمط وتسويق فكرته مستخدمة في ذلك أحدث ما أنتجته تكنولوجيا الإخراج السينمائي ممزوجة بأحدث الأساليب في الإغراء والتأثير على مشاعر الناس وتوجيه عقولهم ووجدانهم لهدف واحد، مطلوب ومقصود ألا وهو أمركة العالم أجمع، وإزالة كل الحواجز وصهر العالم في بوتقة واحدة ونمط واحد واستراتيجية لها هدف واحد.

خامساً: البعد الاجتماعي

وهو بعد يعتمد الليبرالية وحرية التجارة وتخطيم الحدود والمسافات بين الشعوب والأمم، ويقدم العولمة كنظام جديد يقوم على الربح المادي لا على الأخلاق، ويرفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، وطبعاً من منظور غربي يطنطن بهما عندما يريد، ويسمح بذبح الديمقراطية ويدوس حقوق الإنسان على قربان المصالح عندما يريد أيضاً. والنموذج فلسطين والعراق وغيرها كما يقوم بتسريح ملايين العمال وإثراء طبقة الواحد في

المائة المتلاعبة بمصائر الناس والتي تترجم فلسفتها الاجتماعية في حرية الجنس والبقاء والشذوذ الجنسي والمخدرات، وتتحول العولمة هنا إلى حصان تركبه المافيا والشركات المتعددة الجنسيات، وتلعب فيه المؤسسات المالية والدولية دورا خبيثا ومشبوها بداية بالبنك الدولي ومنظمة الجات وصندوق النقد، يضاف إلى ذلك أن آثار العولمة لا تخدم إلا اقتصاد الأقوى والهيمنة السياسية للأقوى.

الأمم المتحدة والتقرير المفزع

ولا بد هنا من الإشارة إلى التقرير الخطير الذي صدر عن الأمم المتحدة بخصوص عمليات التنمية في حقبة العولمة والذي صدر عام ١٩٩٩ وجاء فيه أن:

- ٣٠ شخص تزيد ممتلكاتهم على قيمة دخل ٤١% من سكان العالم.

- ممتلكات ثلاثة من الأثرياء يعادل الدخل القومي لكافة الدول النامية البالغ عدد سكانها ٦٠٠ مليون نسمة.

- دخل شهر واحد لمواطن أمريكي يعادل دخل ٨ سنوات لمواطن أ بنجلادش.

- تتم إزاحة الأضعف من مجال المنافسة في السوق، ويتم السعي لطمس ثقافته وخصوصياته تغليباً لثقافة الأقوى وتأكيداً للهيمنة الكاملة، وهنالك جهود جبارة تبذل لتصبح صورة العالم صورة واحدة هي حضارة النمط الوحيد التي تستهدف إعزاز الأقوى وإخضاع الأضعف.

- من خلال العولمة تظهر شبكة لعلاقات القوة غير المتكافئة تمارس وتكرس الهيمنة والسيطرة من خلال البنك الدولي والشركات إياها، وكذا اتفاقية الجات التي يلتزم الموقعون عليها باقتصاد السوق والخصخصة، وغالبا ما يكون البيع لشركات أجنبية فتتحول البلاد إلى مجرد مستهلك لا يملك قرارا حرا، وإذا

خرج عن الحدود المسموح بها في السيرك العالمي فالعقوبات التي تبدأ بالمقاطعة والعزل جاهزة وبالمقاس تفصيلاً.

- من خلال العولمة يتم التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لاسيما فيما يخص العلاقة بين الأطراف الاقتصادية كالعمال وأرباب العمل، وقضية الخصخصة التي يتم عن طريقها بيع ممتلكات الشعب لشركات متعددة الجنسيات بعضها يريد الاستثمار وبعضها له أهداف أخرى كالسيطرة والنفوذ وتثبيت الأقدام داخل مجتمع معين للتأثير على بنيته وتوجيه سياساته، وقد يكون لهذه الشركات من النفوذ والقوة ما ليس للدولة نفسها.

- من آثار العولمة خلق حاجات متخيلة ونمو النزعة الاستهلاكية وعجز الدول عن تلبية الحاجات المطلوبة وبالتالي تقع الدول تحت تأثير الضغوط المستمرة.

من الآثار الخطيرة للعولمة: عولمة القضاء

القضاء هو الجهة التي تحقق العدل وتحمي الحقوق وترفع شعار العدالة، وبه وعن طريقه يعتدل ميزان الحياة ويستقيم أمر المجتمع أفراداً وجماعات. وأخطر ما يزلزل كيان الأمم أن يختل هذا الميزان، ومن ثم فإن خطورة العولمة أنها تركز إعزاز القوي وإضعاف الأضعف، الأمر الذي يشيع الفوضى بين الدول ويدفع بها إلى حافة صراعات تجلب للبشرية ويلات غير معروفة النتائج والآثار، ولقد ساعد سقوط القطب الشيوعي على تفرد القوى الكبرى بالساحة العالمية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية حيث أطلقت يدها في شؤون العالم، وأضحت المؤسسات والمنظمات الدولية تستعمل قفازاً لفرض إرادتها على الآخرين، وقد لوحظ أنه يقدم الأبرياء للمحاكمة بينما ينام مجرمو الحرب الذين صدرت ضدهم أحكام ومن محاكم دولية وقضاة دوليين، هؤلاء ينامون مطمئنين لا يورق لهم ليل، لأن عولمة القضاء تجعل مراكز القرار المالي والسياسي

هي التي تمسك باستراتيجية القوانين الجديدة للعالم الجديد الأمر الذي يخل بموازين العدالة العالمية ويحدث من الفوضى مالا تحدثه قذائف اليورانيوم المستنفد وحين يتحول القضاء ليكون تحت سيطرة الآلة العسكرية التي تضرب دائما في الممنوع وتبرر ما تفعل بأنه ضربات استباقية تحت شعار محاربة الإرهاب ثم يتبين أن الضحايا نساء وأطفال رضع وبعض العاجزين من المسنين وتلاميذ المدارس فإن الكارثة هنا لا تتمثل فقط في تلك الفظائع وإنما يضاف إليها كارثة أخرى تتمثل في غياب ضمير العدالة وإنحيازه ليكرس قوة الأقوى وإضعاف الأضعف.

* * *

الخاتمة

هكذا تبدو ثمار العولمة مرة المذاق شديدة الوطء فتعكس المفاهيم وتقلب الحقائق، ولقد رأينا بأم أعيننا وسمعنا بآذاننا كيف استطاع الإعلام المعلوم أن يقلب الحقائق وأن يصور الفلسطيني الذي يدافع عن أرضه وداره وبلده ومقدساته بأنه إرهابي مشير للفرع والرعب، وأن المواطن اللبناني الذي يرفض احتلال بلده ويقاوم هذا الاحتلال إرهابي أيضا، وأن بلده حين تسمح له بمقاومة الاحتلال يجب أن توضع على قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، بينما تتحدث نفس وسائل الإعلام عن الغارات التي قامت بها أكثر من ثمانين طائرة على المدنيين في بغداد بأنها غارات إنسانية يمكن أن تتكرر، وأن العقوبات التي قتلت بالفعل ملايين العراقيين عن طريق الغارات الجوية بأحدث وسائل الفتك والتدمير تارة، وبالحصار والتجويع والحرمان من الدواء تارة أخرى بأنها واجب أدبي.

هكذا تساهم الآلة الإعلامية المعولمة في قلب الحقائق وتصوير وتلميع مجرمي الحرب بأن عدوانهم وممارساتهم لأبشع عمليات القتل الجماعي أو قتل الشعوب بأنها عمليات روتينية يمكن أن تتكرر، وربما عمليات إنسانية أيضا.

وإذا كنا نعيش في ديار الغرب ونعرف عنه الكثير فحذار من الذين يشكلون هجينا فكريا يتلون بلون الموقف والمصلحة الشخصية، هؤلاء قد دفعوا كثيرا من الدول الإسلامية من قبل، أن تصلى ولكن لغير قبلتها، بعضها كانوا يصلى ويتوجه إلى سماء الكرملين، يستحلفها بحق نجومها الحمراء أن تسقط علينا مزيدا من بركاتها في التنوير والعدالة الاجتماعية والتطبيقات الاشتراكية وحماية حقوق الكادحين حتى تتمكن طبقة البيروليتاريا من دحض الإمبريالية والعملاء والثورة المضادة، وتحقق انتصاراتها في الداخل والخارج معا، وما إلى ذلك من الشعارات التي باتت معروفة وثبت فشلها وسقط مروجوها بعد سقوط الماركسية في البيئة التي ولدت فيها.

شطر آخر من الدول الإسلامية كان ولا يزال يصلى في الاتجاه العكسي، يوسوس له هؤلاء كي يبقى آمنا في سر به معافى في نظامه ودولته أن يسبح بحمد البيت الأبيض وأهله، ويهتف بأجادهم في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويهيم بجهم في الصباح والمساء، ويبشر مع المبشرين بانتصارهم في خلق كونية جديدة يصبح العالم فيها قرية متحابية يسودها السلام والأمن، وينعم الناس فيها بفردوس جديدة يتحقق فيها ما يتمناه الإنسان وأكثر مما يتمنى، وهذا وهم تخدر به الدول الكبرى شعوب العالم الثالث ودوله ولم ولن يتحقق أبدا، فحذار من هذا الوهم المخدر، وإذا كانت الأخطار التي تحيط بأمنا أكثر من أن تحصى أو تُعدّ.. فإن أشدها خطورة وأبشعها تدميرا فقدان الطريق وغياب الهدف والهوية، وانعدام النقد الذاتي والسكوت على حجم الكارثة التي أصابت أمنا بغياب انتمائها إلى الإسلام حيننا من الدهر مظلما وكنيبا، خصوصا بعد سقوط الخلافة، وإذا كان الإعلام المعولم يغري الشعوب والدول بمعزوفة التجارة الحرة وتشغيل العاطلين وإشاعة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، إلا أن حلم الوعود لم يدم كثيرا فقد استيقظ العالم على هدير المدافع وأزيز الطائرات وهي تقصف كل شئ في المدائن والقرى: الناس و الزرع والحيوان والبنية التحتية والمستشفيات، وتحرق الأخضر واليابس، وتضن على الجرحى حتى بعربات الإسعاف فتأبى إلا أن تدمرها مع أساسيات الحياة للفقراء والكادحين بعد أن اغتالت من الدنيا كل ما يملكه الفقراء والمتعبون، حتى الحلم الذي عاشوه في غفوقهم وغفلاقم حولته إلى كابوس من نوع مخيف.

وهكذا تبخل إنسانية القرن الواحد والعشرين على الإنسان بأساسيات الحياة، تحاصره بالجوع والفقر والحرمان، وتطارده إن أراد الفرار، وتصر على أن يموت، لكنها تبخل عليه أن يموت مكتمل الجسد، وتأبى عليه إلا أن يموت أشلاء ممزقة.

والمسلمون والعرب قد تعلموا أن من قيم الرجولة والإيمان الصحيح أن تقرر أنت مصير ذاتك، وأن تأخذ أنت المبادرة بالدفاع عن نفسك ودينك، وأن يكون لديك من الوسائل ما تفرض به احترامك على الآخرين، وأن تتعلم من خلال دينك والتجربة خير برهان أنهم لن يستمعوا إليك وأنت ضعيف، ولن يحترموك وأنت هزيل، ولن يكفوا عن أذاك وإيذائك إلا إذا كنت قويا في دينك ودنياك معاً.

فها هو العالم الإسلامي يرفع يديه بتمام الطاعة ويمدها بالسلام للآخرين، ويردد الشعار المعروف (السلام هو الخيار الاستراتيجي).. فإذا بهم يستهدفون وجودنا وحياتنا وأعلى وأعلى مقدساتنا ويخولون علينا حتى باعتذار ويطلبون رؤوسنا في كل ميدان، حتى وهم يسنون القوانين، فندرك أننا نعيش عصر التناقض بالثقافات والسخافات، وأن القوانين التي تسن ضد الإرهاب قد خصصت للمسلمين فقط وحجزت لهم وحدهم دون سواهم.

فهل بقي بعد هذا الوضوح غموض يخدعنا به أولئك الذين يأكلون على كل مائدة، ويرقصون في كل فرح، وينوحون في كل مآتم ويدورون دائماً مع الريح، حذار من هؤلاء إنهم طبقة من المثقفين والرأسماليين اتخذوا الغرب قبلة لهم كما كانوا يفعلون من قبل مع القطب الذي سقط، وهامهم يعودون من جديد بوقاً للغرب، يتبنون فكره، وينفذون سياساته، ويمهدون النفوس والقلوب والعقول لقبوله واستقباله، ويهيئون مفاتيح المدن والقرى ليضعونها بين يديه في حفل ساهر حتى الصباح احتفالاً بقدوم العم سام الذي يكفيننا منه ابتسامة الرضى، ونقنع من عطائه -ممتنين- ولو بمجرد رفع قبعته فقط تحية لنا، حتى ولو كان يدوس بحذائه أعناق أبنائنا وبناتنا ويدق بمدافعه وطائرتة عواصم بلادنا وقراها.

فإما أن يصحو النائمون من غفوتهم وغفلتهم، والمنساقون وراء العولمة ويعودون إلى دينهم مسلمين بالإيمان والفعل أو سيجدون أنفسهم أسرى لصاحب السيادة الذي لا راد لقضائه ولا يعلو صوت فوق صوته.

ومن ثم فالأمة الآن كما يقول أديب العربية الأستاذ مصطفى صادق الرافعي: تعيش مفترق طريقين لا ثالث لهما مبصرة وعمياء، وعاقلة وحمقاء:

إحداهما طريق إلى بعث إرادة المقاومة والرفض ثمنا للعزة والكرامة والاستقلال والخلود العظيم.

والثانية طريق إلى الاستسلام والخذلان والدخول إلى سواء الجحيم.

وبعد.. فما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله، ندعوه ونرجوه وحده أن يرزقنا صدق التعبير عن الحقيقة وأن يمنحنا شرف الدفاع عنها والذود عن كرامتها ليتحول هذا القول من حدود الإنسان الفاني فيسمو عبر الفضاء الرحيب صعودا إليه في الكلم الطيب والعمل الصالح - وإن أغضب كل الذين يمكرون السيئات - فإليه وحده سبحانه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه.

(رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَذْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) (النمل: من الآية ١٩).

والحمد لله رب العالمين

الباحث

أ.د: إبراهيم أبو محمد

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - السنة المطهرة.
- ٣ - إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين للمرتضى الزبيدي، طبعة دار الفكر
- ٤ - الأسرار المرفوعة للملا علي القاري. تحقيق محمد بن لطفي الصباغ المكتب الإسلامي.
- ٥ - الفردوس بمأثور الخطاب. تأليف أبي شجاع شيروي ابن شهروار ابن شيرويه الديلمي الهمداني تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلمية طبعة بيروت
- ٦ - حقيقة الغرب بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية د. مصطفى عبد الغني النهضة المصرية العامة للكتاب القاهرة مكتبة الأسرة ٢٠٠٤.
- ٧ - الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا / د. هنري كيسنجر/ ترجمة مالك البديري طبع الأهلية للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى ١٩٩٥.
- ٨ - فخ العولمة هانس بيترمارتن وهارالد شومان/ ص ٢٨ /ترجمة عدنان عباس عالم المعرفة.
- ٩ - قضايا في الفكر العربي المعاصر، د. محمد عابد الجابري/مركز دراسات الوحدة العربية ط/١ بيروت ١٩٩٧ ١٠ - إسلام أون لاين، السيادة/ جدلية الدولة والعولمة/ ليلي حلاوة/ نشر بتاريخ ٥/٨/٢٠٠٥.
- ١١ - الأنترنت/ عمرو عبد الكريم/ باحث في العلوم السياسية/ موقع إسلام أون لاين.
- ١٢ - ما العولمة للدكتور حسن حنفي بالاشتراك مع محمد جلال العظم.

- ١٣ - الإدارة السياسية في النظام الدولي الجديد محاضرة للأستاذ محمد حسنين هيكل/ألقى في مؤتمر الإدارة المصرية المنعقد في مدينة الإسكندرية يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٩٤ /ونشرتها جريدة الخليج في حلفتين العدد ٥٦٤٧ والعدد ٥٦٤٨ الأحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٥ هـ - ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ م.
- ١٤ - العولمة المزعومة - الواقع - الجذور - البدائل / روجيه جارودي تعريب د. محمد السبيطلي/ دار الشوكاني للنشر والتوزيع/ صنعاء ١٩٩٨ م.
- ١٥ - العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة/ د. نعيمة شومان/ مؤسسة الرسالة ط/١ بيروت ١٩٩٨.
- ١٦ - العولمة والمستقبل استراتيجية تفكير/ د. سيار الجميل/ الأهلية للنشر والتوزيع/ الأردن عمان ط/١.
- ١٧ - العولمة دراسة نقدية تحليلية ص ١٤٠-١٤١.
- ١٨ - الإسلام في معركة الحضارة/ للأستاذ منير شفيق/ ص ٨٤ / الطبعة الأولى ١٩٩١ /دار البراق للنشر تونس.
- ١٩ - العولمة الخطر على الكيان والهوية/ د. نجيب الغزاوي/ مجلة المعرفة العدد رقم ٤٣٢ - ١٩٩٩.
- ٢٠ - جزء من بحث ألقاه وزير الدولة للشؤون الخارجية التونسي في الندوة السابعة عشر للتجمع الدستوري الديمقراطي بعنوان الدولة في القرن الحادي والعشرين.
- ٢١ - العولمة والتنمية العربية/ د. جلال أمين ص ١٨٧ - ١٩٠.
- ٢٢ - نت صفاء شاهين/ صفحة الرأي/ إسلام أون لاين.
- ٢٣ - الإسلام عام ٢٠٠٠ /للدكتور مراد هوفمان ط/ دار الشروق.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
العولة المصطلح بين هوية المتلقى والبيئة التي نشأ فيها	٩
السياق الزمني والتاريخي الذي نشأ فيه المصطلح	١١
العولة وإشكالية المصطلح	١٥
بين العولة وعالمية الإسلام	١٩
العولة بين المؤيدين والمعارضين	٣٣
الرافضون للعولة بإطلاق	٣٣
المؤيدون للعولة بإطلاق	٣٦
المقبلون على حذر	٣٩
تراجع مبدأ سيادة الدول	٤٣
قوانين للتدخل في الشؤون الداخلية للدول	٤٧
قوانين أجنبية لحماية الأقليات	٥٢
التذكير بأمرين متناقضين	٥٤
قوانين أجنبية لمعاقبة الدول المخالفة	٥٥
الوحش والنفق المظلم	٥٦
أساليب المواجهة	٥٩

٦٣	البعد العقدي
٦٥	البعد السياسي
٦٦	البعد الاقتصادي
٦٧	البعد الثقافي
٦٧	البعد الاجتماعي
٦٨	الأمم المتحدة والتقريب المفزع
٦٩	من الآثار الخطيرة للعملة: عملة القضاء
٧١	الخاتمة
٧٥	المصادر والمراجع
٧٧	الفهرس

ISBN
0001116666

المركز العلمى للطباعة والكمبيوتر

تليفون : ٢٤٢٤٠٤٦٥ - ٠١٠٢٥١٠٩١١